



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

ثَلَاثُ رَسَائِلَ

الْعَرَبِ (الْبُورِ وَالْحَدْرَةَ وَالْأَضْرَةَ)

مِنْ تَفَرُّغِ أَسِيدِ الْأَسْتَاذِ الْإِسْلَامِيِّ
الْمَلِكِ السَّيِّدِ قَمِيَّ الْهَيْبَةِ الْهَيْبَةِ الْهَيْبَةِ الْهَيْبَةِ

تَأليف: عباس حجاجي الشامي

دار الفکر للطباعة
بدمشق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسائل ثلاث: العداله، التوبه، قاعده لاضرر

کاتب:

آیت الله سید تقی طباطبایی قمی

نشرت فی الطباعة:

مجهول (بی جا ، بی نا)

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٩	رسائل ثلاث: العدالة، التوبه، قاعده لاضرر
٩	اشاره
٩	[رساله العدالة]
٩	اشاره
١١	اشاره
١١	و يقع الكلام في العدالة في مقامين:
١١	اشاره
١١	أما المقام الأول: [في ماهيتها و حقيقتها]
١١	اشاره
١٢	أما الجهه الأولى: [في النظر في كلام أهل اللغة في معناها]
١٣	و أما الجهه الثانيه: [في نقل كلام بعض الأصحاب في تعريفها]
١٣	اشاره
١٣	الأول: ان العدالة عباره عن الإسلام مع عدم ظهور الفسق،
١٥	الثاني: انها عباره عن حسن الظاهر،
١٦	الثالث: انها ملكه نفسانيه
١٦	الرابع: انها ترك المعاصي منتسبا الى الملكه النفسانيه.
١٦	و أما الجهه الثالثه: [في مختارنا في معناها].
١٦	اشاره
٢٠	أدله القائلين باعتبار الملكه في العدالة:
٢٠	اشاره
٢٠	الأول: الأصل
٢١	الثاني: ما أفاده الشيخ الأعظم قدس سره- في رساله العدالة- و هو ان الوثوق بدين امام الجماعه معتبر
٢٢	الثالث: ما عنه أيضا- في رساله العدالة- بأنه قد اعتبر في الشاهد حسب دلاله النصوص المأمونيه

- ٢٥ الرابع: ما رواه عبد الله بن أبي يعفور
- ٢٨ اشتراط عدم ارتكاب الصغائر في العدالة:
- ٣١ اشتراط عدم الاصرار على الصغائر في العدالة:
- ٣١ اشاره
- ٣٣ حقيقه الاصرار:
- ٣٣ اشاره
- ٣٣ اما الجهه الأولى: [بالنظر الى الروايات]
- ٣٥ فتصل النوبه الى الجهه الثانيه: و هي النظر الى كلام أهل اللغه و العرف،
- ٣٦ المعصيه الكبيره:
- ٤٣ اشتراط عدم صدور منافيات المروه في العدالة
- ٤٩ و يقع الكلام في المقام الثاني [أى في الكاشف عنها]
- ٤٩ اشاره
- ٤٩ الأول: القطع وجدانا من أى طريق حصل،
- ٤٩ الثاني: شهاده عدلين
- ٤٩ الثالث: شهاده عدل واحد
- ٥٠ الرابع: الوثوق و الاطمينان،
- ٥٢ الخامس: حسن الظاهر
- ٥٩ رساله في التوبه
- ٥٩ اشاره
- ٦١ الجهه الأولى: هل التوبه واجبه أم لا؟
- ٦١ اشاره
- ٦١ و استدلل على الوجوب بالأدله الأربعة:
- ٦١ أما الكتاب،
- ٦٢ و أما السنه:
- ٦٧ و أما الاجماع:
- ٦٨ و أما العقل: فيقرب بثلاثه وجوه:

- الأول- ان فى عدم التوبه يكون الضرر محتملا. ----- ٦٨
- الثانى- ان الندامه على ارتكاب فعل القبيح و ترك المحرم مما يحسنه العقل ----- ٦٨
- الثالث- ان العقل يحكم بوجود كسب السعاده ----- ٦٨
- الجهه الثانيه: فيما يتحقق به التوبه: ----- ٦٩
- الجهه الثالثه: هل يعتبر فيها الاستغفار باللسان أم لا؟ ----- ٧١
- الجهه الرابعه: فى انه هل مجرد التلفظ بهذه الصيغه يكون مؤثرا بدون أن يكون نادما قلبا أم لا؟ ----- ٧٣
- الجهه الخامسه: هل يشترط فيها العزم على ترك العود أم لا؟ ----- ٧٣
- الجهه السادسه: هل وجوب التوبه- على القول به- فوري أم لا؟ ----- ٧٥
- الجهه السابعه: هل التوبه تختص بالكبائر أم يعم الصغائر؟ ----- ٧٦
- الجهه الثامنه: هل يجوز التبويض فى التوبه، بأن يتوب من بعض الذنوب دون بعض أم لا؟ ----- ٧٧
- الجهه التاسعه: اذا تذكر التائب المعصيه لا تجب عليه التوبه تانيا و ثالثا و هكذا. ----- ٧٧
- الجهه العاشره: هل يلزم أن تكون التوبه تفصيلا. ----- ٧٨
- الجهه الحادى عشره: [فى أقسام التوبه] ----- ٧٨
- رساله فى القاعده المعروفه ب: (لا ضرر و لا ضرار) ----- ٧٩
- اشاره ----- ٧٩
- و ينبغى أن يقع الكلام فيها من جهات، و ان لم يعنون بعضها فى ما رأينا من كتب الأصحاب. ----- ٨١
- الجهه الأولى: فى تحقيق معنى الضرر و الضرار. ----- ٨١
- أما الضرر: ----- ٨١
- و أما الضرار: ----- ٨٢
- الجهه الثانيه: فى أنه هل الاضرار بالغير حرام تكليفا أم لا؟ ----- ٨٣
- اشاره ----- ٨٣
- فما يمكن أن يستدلّ بها للحرمة أمور: ----- ٨٣
- الأول: الآيات. ----- ٨٣
- الثانى: الروايات: ----- ٨٦
- الثالث: ممّا يمكن أن يستدلّ به الاجماع. ----- ٩٠
- الرابع: العقل. ----- ٩٠

- ٩١ الجبهه الثالثه: فى الفحص عن الأحاديث التى وقعت فيها لفظه: (لا ضرر و لا ضرار) متنا و سندا و دلاله:
- ٩٩ الجبهه الرابعه من الكلام فى فقه الحديث و الأقوال فيه متفاوتة و الآراء مختلفه:
- ٩٩ الأول: ما أفاده الشيخ الأعظم الأنصارى قدس سره و اختاره الأستاذ دام ظلّه:
- ١٠١ الثانى: ما اختاره صاحب الكفايه و هو انه نفى للحكم بلسان نفى الموضوع
- ١٠٤ الثالث: أن يكون المراد من الضرر غير المتدارك منه
- ١٠٧ الرابع: ما ذكره بعض المعاصرين
- ١١٠ الخامس: ما أصرّ عليه و اختاره الشيخ الشريعه الاصبهانى قدس سره
- ١١٦ تنبيهات
- ١١٦ التنبيه الأول: أفاد سيدنا الأستاذ دام ظلّه على ما التقرير:
- ١٢١ التنبيه الثانى: هل الضرر المرتفع فى الشريعه نوعى أو شخصى؟
- ١٢٤ التنبيه الثالث: أفاد الشيخ الأنصارى أعلى الله مقامه على ما فى التقرير:
- ١٢٨ التنبيه الرابع: ان النسبه بين هذه القاعده و الأدلّه الدالّه بعمومها على تشريع الحكم الضرورى هى العموم من وجه
- ١٣٠ التنبيه الخامس: ان الألفاظ مطلقا وضعت للمعانى الواقعيّه و ليس للعلم و الجهل فيها دخل،
- ١٤٥ التنبيه السادس: انه وقع الكلام بينهم فى ان حديث لا ضرر كما يرفع الأحكام الوجوديه كذلك يرفع الأحكام العدميه،
- ١٤٧ التنبيه السابع: فى تعارض الضررين
- ١٤٧ اشاره
- ١٤٧ المسأله الأولى: انه لو دار أمر المكلف بين ضررين،
- ١٤٧ اشاره
- ١٤٧ الأولى: انه ما لو تردد بين ضررين مباحين و حكمه ظاهر
- ١٤٧ الثانيه: ما لو تردد بين ضرر حرام و ضرر مباح
- ١٤٧ الثالثه: ما لو دار أمره بين ضررين محرمين
- ١٤٨ المسأله الثانيه: ما لو دار الضرر بين شخصين،
- ١٤٩ المسأله الثالثه: ما اذا دار الأمر بين تضرر شخص و الاضرار بالغير من جهه التصرف فى ملكه،
- ١٥٣ تعريف مركز

رسائل ثلاث: العدالة، التوبه، قاعده لاضرر

اشاره

سرشناسه: طباطبائی قمی، تقی، - ۱۳۰۱

عنوان و نام پدیدآور: رسائل ثلاث: العدالة، التوبه، قاعده لاضرر/ من تقریرات تقی الطباطبائی القمی؛ کتبه عباس الحاجیانی الدشتی

مشخصات نشر: ۱۴۰۳ق. = ۱۳۶۱.

مشخصات ظاهری: ص ۱۴۴

وضعیت فهرست نویسی: فهرست نویسی قبلی

یادداشت: کتابنامه به صورت زیر نویس

موضوع: شیعه -- اصول دین

موضوع: عدل (اصول دین)

موضوع: توبه (اسلام)

شناسه افزوده: حاجیانی دشتی، عباس، محرر

رده بندی کنگره: ۵/۲۱۱/۵BP/ط ۲۵ر ۵

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۴۱۷۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۶۴-۲۷۳۷

ص: ۱

[رساله العدالة]

اشاره

اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا وَ نَبِيِّنَا أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ (صلوات الله عليهم) و لعنه الله على أعدائهم أجمعين، من الآن الى قيام يوم الدين.

و بعد: فهذه رساله فى العداله التى استفدتها من محاضرات سيدنا الأستاذ آيه الله العظمى الحاج سيد تقى الطباطبائى القمى دام ظلّه.

و يقع الكلام فى العداله فى مقامين:

اشاره

المقام الأول: فى ماهيتها و حقيقتها.

المقام الثانى: فى الكاشف عنها.

أما المقام الأول: [فى ماهيتها و حقيقتها]

اشاره

فالبحث فيه من جهات:

الجهه الأولى: فى النظر فى كلام أهل اللغة فى معناها.

الجهة الثانية: فى نقل كلام بعض الأصحاب فى تعريفها.

الجهة الثالثة: فى مختارنا فى معناها.

أما الجهة الأولى: [فى النظر فى كلام أهل اللغة فى معناها]

فقال الراغب فى المفردات: العدالة و المعادله لفظ يقتضى معنى المساوات و يستعمل باعتبار المضايقه، و العدل و العادل يتقاربان لكن العدل يستعمل فيما يدرك بالبصيره كالأحكام، و على ذلك قوله: «أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صَيَّامًا» و العديل و العدل فيما يدرك بالحاله، كالموازنات و المعدودات و المكيلاات فالعداله هو التقسيط على سواء و على هذا روى: «بالعدل قامت السماوات و الأرض».

و قال فى مجمع البحرين: و العدالة لغه هى التسويه بين الشئين، و العديل الذى يعادلک فى الوزن.

و قال فى المنجد: العدل مصدر ضد الظلم و الجور.

و قال فى الحدائق- ناظرا الى كلام أهل اللغة:-

«اعلم ان العدالة مأخوذه من العدل و هو القصد فى الأمور ضد الجور».

و قال فى الجواهر- ناظرا الى قول أهل اللغة:-

«فالعداله فى اللغة أن يكون الانسان متعادل الأحوال متساويا كما فى المبسوط و السرائر و الاستواء و الاستقامه كما فى المدارك و غيرها، و ربما احتتمل ان العدالة من العدل و هو القصد فى الأمر ضد الجور».

و فى كلمات العرفاء: «ان العداله عباره عن تعديل قوى النفس و تقويم أفعالها بحيث لا يغلب بعض على بعض».

و الذى يظهر من مجموع كلماتهم: ان العداله عباره عن الموازنه و التقييط و ان شئت قلت: العداله هى المحافظه عن الميل الى الافراط أو التفريط و بعبارته واضح ان الانسان العادل بحسب المتفاهم الخارجى عند العرف، من يكون متعارفا فى جميع أمورهِ، و على هذا الأساس ذكر أرباب الحكمه و العرفان: ان العداله عباره عن تعديل قوى النفس بحيث لا يغلب بعض على بعض فان للنفس قوه عاقله منشأ للنظر و قوه غضبيه هى مبدء للغضب و قوه شهويه مبدء لتحصيل الملاذ من النساء و الأطمعه و غيرهما، و هذه القوى متباينه ربما غلب بعضها على بعض، و الفضيله البشرىه تعديل هذه القوى فان لكل منها طرفا الافراط و التفريط، فاذا حصل التعادل و الخروج عن الحدّين حصل منها فضيله رابعه و هى ملكه راسخه أمّ الفضائل فهى اذا ملكه نفسانيه منشأ لجميع الكمالات فى الانسان.

و أما الجبهه الثانيه: [فى نقل كلام بعض الأصحاب فى تعريفها]

اشاره

فقد عرفت فى كلماتهم بتعاريف:

الأول: ان العداله عباره عن الإسلام مع عدم ظهور الفسق،

يستفاد ذلك من كلام الشيخ فى كتاب الخلاف، قال فيه: «اذا شهد عند الحاكم شاهدان يعرف اسلامهما و لا

يعرف فيهما جرح حكم بشهادتهما و لا يقف على البحث إلا أن يجرح المحكوم عليه فيهما بأن يقول: هما فاسقان»(١).

و قريب منه ما عن المفيد: بأن العدل من كان معروفا بالدين و الورع عن محارم الله تعالى(٢).

و يرد على هذا التعريف: بأن لازم هذا القول هو الالتزام بعداله المخالفين و أعداء الأئمة، بل و قاتليهم فانهم أيضا كانوا يدعون الإسلام هذا و يلزم أيضا القول بعداله من يزنى و يسرق و يقامر الى غير ذلك، و لكن يظهر الإسلام و لا يعلم بما يفعله أحد، فهل هذا الشخص عادل بحسب الواقع و الثبوت فان الكلام فى المقام فى الواقع و الثبوت و أما مقام الاثبات فنتعرض له عن قريب، هذا أولا.

و ثانيا: ان كلام الشيخ فى الخلاف يعاند كلامه فى النهايه و المبسوط، قال فى النهايه: العدل الذى يجوز قبول شهادته للمسلمين و عليهم، هو أن يكون ظاهره ظاهر الايمان ثم يعرف بالستر و الصلاح و العفاف و الكف عن البطن و الفرج و اليد و اللسان و يعرف باجتناب الكبائر التى

١- كتاب الخلاف ج ٣ ص ٢١٢ مسأله ١٠ من كتاب آداب القضاء.

٢- الحدائق، الجزء ١٠، ص: ٢٢

أوعدها الله عليها النار من شرب الخمر و الزنا و الربا و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و غير ذلك، الساتر لجميع عيوبه و يكون متعاهدا للصلوات الخمس مواظبا عليهن حافظا لمواقيتهن متوفرا على حضور جماعه المسلمين غير متخلف عنهم الا لمرض أو عله أو عذر(١).

و قال في المبسوط: العداله في اللغه: أن يكون الانسان متعادلا الأحوال متساويا، و في الشريعة: هو من كان عدلا في دينه عدلا في مروته عدلا في أحكامه فالعدل في الدين أن يكون مسلما لا- يعرف منه شيء من أسباب الفسق، و في المروه أن يكون مجتنبيا للأموال التي تسقط المروه مثل الأكل في الطرقات و مد الأرجل بين الناس و لبس الثياب المصبغه، و العدل في الأحكام أن يكون بالغا عاقلا فمن كان عدلا في جميع ذلك قبلت شهادته و من لم يكن عدلا لم تقبل شهادته(٢).

فأنت ترى أنّ كلامه في كتابيه ينافي ما ذكره في الخلاف و لعله يكون في الخلاف ناظرا الى معنى غير ما نفهمه.

الثاني: انها عباره عن حسن الظاهر،

و هذا قول أكثر

١- الحدائق، ج ١٠، ص: ٢٢

٢- الحدائق، ج ١٠، ص: ٢٣

متأخرى المتأخرين، و غير خفى على الباحث ان هذا القول ليس أأ القول الأول فيرد عليه ما أوردنا على سابقه.

الثالث: انها ملكه نفسانيه

تبعث على ملازمه التقوى و المروه.

الرابع: انها ترك المعاصى منتسبا الى الملكه النفسانيه.

و لا يخفى ان مرجع هذين التعريفين الى قول واحد و يرد عليهما: انه لا اشكال فى ان مجرد الملكه مع صدور العصيان لا يكفى فى صدق العداله و أأ كان اللازم أن يصدق على انسان عنوان العادل فى حال صدور الفسق- اذا كان له ملكه- و هو باطل.

و أما الجبهه الثالثه: [فى مختارنا فى معناها].

اشاره

فالظاهر ان الحق فى تعريفها هو القول الخامس و هو: انها عباره عن اجتناب المعاصى كلها أو خصوص الكبائر و عدم الاصرار على الصغائر و خلاف المروه بلا- اشتراط الملكه فى ذلك بيان ذلك: ان العداله- كما ظهر من كلام أهل اللغه- عباره عن الاستواء و الاستقامه و بعباره أخرى العداله هى عدم الاعوجاج، و من المعلوم ان الاستواء فى كل شىء يكون بحسبه فالاستواء و العداله فى الخشب عباره عن عدم اعوجاجها، و العداله فى الانسان عباره عن عدم اعوجاجه عن جاده الشرع، فلو كان المكلف فى جميع أفعاله و تروكه فى طريق الشرع فلا اشكال فى

صدق هذا العنوان عليه، و لو لم تكن فيه ملكه مقتضيه لذلك.

و ملخص الكلام: ان العدل عبارته عن الاستواء و الاستقامة فى جاده الشرع بأن نحو كان، و لا يلزم فى صدق هذا العنوان أن يكون هذا الاستواء عن مقتضى نفسى بداع الهى، فلو فرضنا: ان خشبه تكون معوجه بطبعها الأولى لكن عدلها قاصر و لا زال عدلا بقصر القاصر، فهل هذه الخشبه لا تكون عدلا؟ لا اشكال فى صدق العدل عليها، و الأ يلزم أن يصدق عليها المعوج، و هذا كما ترى.

و الحاصل: ان التارك للمعاصى بأى وجه كان و بأى مقتضى و بأى ملاك و بأى داعى ينطبق عليه عنوان العادل فلو فرض ان شخصا لا يسرق لعدم تعلمه طريق السرقة و لا يزنى لعدم قدرته على الزنا و لا يقتل لضعف قلبه أو لعدم قدرته و لا يضرب خوفا من الفضيحه و لا- يتعرض لنواميس الناس لغيرته الى غير ذلك، ففى الأمثال المذكوره يصدق على الشخص انه فى الجاده المستقيمه و لا يمكن صدق عنوان آخر عليه بحيث لا يكون عادلا و لا فاسقا لأننا نسأل: بأن هذا الشخص على الجاده أم لا؟

و أفاد بعض المحققين: بأن الاستقامه من أوصاف السالك على الجاده فانه يوصف بالاستقامه تاره و بضدّها

أخرى، و من لا يبتلى بالمعاصى ليس على الجاده فلا بعد فى عدم صدق العادل عليه كما انه لا يصدق عليه الفاسق.

و ما ذكره كما ترى فانا قد حَقَّقنا ان العادل يصدق على تارك المعاصى بأى داعى كان.

فاذا ثبت ان الاستقامه و العداله تتحققان بمجرد كون الشخص على الجاده فلا مانع من الحكم ببقائها بعد ذلك بالاستصحاب.

و صفوه القول: انه لو كان الشخص على الجاده و الطريق المستقيم بحيث لا يكون تاركا لما هو واجب عليه و لا يكون فاعلا لما حرم عليه بأى ملاك كان و بأى داعى يصدق عليه انه عادل فى هذا الطريق و لم يمل يمينا و لا شمالا و لذا نرى فى كثير من الموارد يقال: ان فلانا فى الحال الحاضر عادل ليس به بأس.

ان قلت: على هذا يلزم الالتزام بعداله من يكون مشكوك الحال بأن لا نعلم ما حاله فى ارتكاب المعاصى و عدمه، بأن نقول مقتضى الاستصحاب عدم صدور العصيان عنه، و هو كما ترى.

قلت: الالتزام المذكور مبنى على حجه المثبت، اذ استصحاب عدم صدور العصيان لا يثبت اتيانه بالواجبات، و هو كما ترى، نعم بعد احراز كونه على الجاده لا مانع من الحكم

بالبقاء بالاستصحاب.

و لو تنزّلنا عما ذكرنا و قلنا بأن مجرد ترك المعاصى و اتيان الواجبات لا يقتضى صدق العادل على التارك و الآتى، فلا نسلم اشتراط الملكة فى صدق العدالة اذ لا شبهه فى ان العدالة بالمعنى الشرعى من صفات الفعل لا من صفات النفس، و لتوضيح المقال نقول:

العدالة عند علماء الأخلاق، هيئه و ملكه يقتدر بها العقل العملى على تعديل القوى الثلاث من العاقله و الغضبيه و الشهويه على حسب العقل النظرى فالعدالة عندهم فى القلب كاعتدال المزاج فى القالب و بالجملة فضيله القوه المدركه هى الحكمة و المراد بها: العلم النافع قال ابن مسكويه: الحكمة وسط بين السفه و البله و المراد بالسفه اشغال الفكر فيما لا ينبغى و البله: تعطيل القوه المدركه و عند القوم السفه عباره عن الجربزه و فضيله القوه الشهويه العفّه و فضيله القوه الغضبيه الشجاعه و فضيله النفس الناطقه من حيث العقل العملى العدالة و هى أم الفضائل فالحكمه و العلم وسط بين الجربزه و البلاهه و العفّه وسط بين الشره و الخمود، و الشجاعه وسط بين التهؤور و الجبن فالعدالة وسط بين الظلم و الانظلام أى قبول الظلم.

فالى هنا انتج: ان العدالة فى الشرع عباره عن كون

المكلف على جاده الشرع و يكون بحيث لا- ينحرف عنها و لا دليل على اشتراط الملكه فى تحقّق العداله كما انه لا دليل على انها هى الملكه.

أدله القائلين باعتبار الملكه فى العداله:

اشاره

و ما يمكن أن يقال فى وجه اعتبارها فيها أو قيل أمور:

الأول: الأصل

تقريبه: ان مقتضى الأصل عدم جواز تقليد من ليست له الملكه و عدم جواز الصلاه خلفه و الايتمام به و عدم قبول شهادته الى غير ذلك مما يعتبر فيه العداله.

وفيه: انه لا مجال للأصل مع وجود الدليل فانه لم تثبت حقيقه شرعيه فى لفظ العداله و قد أثبتنا سابقا ان العادل فى الشرع من يكون على الجاده فكل حكم يترتب على عنوان العداله يترتب على من كان كذلك و لا وجه للتوقف هذا مضافا الى انه يستفاد من الدليل الخاص كفايه الاستقامه العمليه كما سنبين إن شاء الله تعالى، أضف الى ذلك انه لو تم دلالة قوله تعالى: فَشَتُّوا أَهْلَ الذُّكْرِ* (١) على جواز التقليد نأخذ باطلاقه و مع تقييد اطلاقه بأدله العداله نأخذ بالقدر المتيقن اذ اجمال الدليل المنفصل فيما يكون الأمر دائرا بين الأقل و الأكثر لا يسرى الى العام و المطلق كما حقّق فى محله، أضف

الى ذلك كله انه يكفى فى جواز التقليد الاطلاق الوارد فى الروايات مثل قوله: فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام أن يقلّموه(١) فان كان عارفا بالأحكام و صدق عليه العناوين المذكوره يجوز تقليده سواء كانت له ملكه أم لا و لكن الروايه ضعيفه سندا.

الثانى: ما أفاده الشيخ الأعظم قدس سره - فى رساله العداله - و هو ان الوثوق بدين امام الجماعه معتبر

فى صحّه الجماعه و الوثوق لا يحصل بمجرد تركه المعاصى فى جميع ما مضى من عمره ما لم يعلم أو يظن فيه ملكه الترك.

وفيه: أولا ان الدليل على اعتبار الوثوق بدين امام الجماعه روايتان ضعيفتان سندا: احدهما: ما رواها أبى على بن راشد عن أبى جعفر عليه السلام قال: «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه»(٢) و هذه الروايه ضعيفه بسهل بن زياد، ثانيتهما: ما رواها يزيد بن حماد عن أبى الحسن عليه السلام قال: قلت له أصلى خلف من لا- أعرف؟ فقال: لا- تصل إلا خلف من تثق بدينه(٣) و هذه الروايه ضعيفه بآدم بن محمد.

١- الوسائل الباب ٢٠ من أبواب صفات القاضى الحديث: ٢٠

٢- الوسائل الباب ١١ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٨

٣- الوسائل الباب ١٢ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١

و ثانيا: انه لا- ريب فى انه لو عاشرنا مع شخص و رأينا انه مواظب على اتيان الواجبات و ترك المحرمات و لو بداع نفسانى كالخوف من الله تعالى فى عباداته المتوقفه على قصد التقرب أو بداع آخر بالنسبه الى الواجبات التوصليه و المحرمات و الفرض انه لا- يشترط فى صدق العادل على الشخص بأن يكون تروكه و أفعاله بداع الهى- كما فى كلام سيدنا الاستاذ- فان من لا يشرب الخمر بأى داع من الدواعى عمل بوظيفته فان وظيفته ترك شرب الخمر، و هو تارك فيحصل الوثوق بأنه على الجاده بالنسبه الى المستقبل كما حصل بالنسبه الى ما مضى من الزمان.

و ثالثا: لو حصل الوثوق بكونه على الجاده و علم هذا المعنى فيبركه الاستصحاب نحكم ببقائه على الجاده فلا اشكال.

الثالث: ما عنه أيضا- فى رساله العداله- بأنه قد اعتبر فى الشاهد حسب دلالة النصوص المأمونيه

كما فى روايه يونس بن عبد الرحمن عن بعض رجاله عن أبى عبد الله عليه- السلام قال عليه السلام: فى تلك الروايه فاذا كان ظاهر الرجل ظاهرا مأمونا جازت شهادته و لا يسأل عن باطنه(١)

و العَفَّة كما فى روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بشهاده الضيف اذا كان عفيفا صائنا(١) و الصيانه كما فى روايه أبى بصير أيضا و الصلاح كما فى روايه العلاء بن سيباه عن أبى عبد الله عليه السلام ان أبا جعفر عليه السلام قال: لا تقبل شهاده سابق الحاج لأنه قتل راحلته و دفن زاده و أتعب نفسه و استخفَّ بصلاته، قلت: فالمكارى و الجمال و الملاح؟ فقال: و ما بأس بهم تقبل شهادتهم اذا كانوا صلحاء(٢) و المرضى كما فى روايه السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: ان شهاده الأخ لأخيه تجوز اذا كان مرضيا(٣) و الخير كما فى روايه عمار بن مروان عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يشهد لابنه و الابن لأبيه و الرجل لامرأته؟ فقال: لا بأس بذلك اذا كان خيرا(٤) و غيرها، فان هذه الأمور من الأمور النفسانيه، و من المعلوم انه لا يعتبر فى الشاهد غير العداله بالإجماع فيكتشف عن كون العداله هى الملكه.

-
- ١- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث: ١٠
 - ٢- الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الشهادات الحديث: ١
 - ٣- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث: ١٩
 - ٤- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث: ٩

و فيه: ان للباحث أن يناقش في الاجماع صغرى و كبرى أما الأول فلوجود المخالف في ما ذكر و أما الثانى فلأن الاجماع المنقول منه لا حججه فيه و المحصل منه غير حاصل و لو سلم فهو محتمل المدرك لو لم يكن مقطوعا.

و ثانيا: ان المأمونيه ليست من الصفات النفسانيه فان معنى المأمونيه كون الشخص موثوقا به و بعبارته أخرى معناها ان غيره آمن منه، و الكلام فى تحقّق الـ من هو الكلام فى تحقّق الوثوق و أما الصيانه فلا اشكال فى اتصاف الجوارح بها، و قد ورد فى الأدعيه اللهم حصّن فرجى و على فرض نسبتها الى النفس لا تكون صفه بل من أفعالها و يدل على المدعى ما ورد فى المرسل من قوله: من كان من الفقهاء صائنا لنفسه (١) و قس عليها العفّه فان كون العفّه صفه نفسانيه و فضيله لها اصطلاح عند علماء الأخلاق و لا يكون معناها لغه ذلك، و العرف ببابك فانه يقال: زيد ذو عفه فى كلامه، و فى الدعاء اللهم حصّن فرجى و اعفه، و فى الروايه: «من عَفَّ بطنه و فرجه».

و أما الصلاح و المرضى و الخير فالأمر فيها أوضح فان قولهم: فلان لا يعمل الآ العمل الصالح و لا يصدر منه ما لا يرتضى و لا يرتكب الآ الخير شاهد صدق على استعمال ما ذكر فى الأعمال غير النفساني.

بل يمكن أن يقال: بأن المذكورات ليست من أفعال النفس فضلا عن صفاتها فان العفة عباره عن الامتناع عن المحرمات و الصيانه عباره عن حفظ الجوارح من المعصيه و المأمونيه كون الشخص بحيث يكون غيره آمنا منه كما ان كونه مرضيا أن يكون الغير راضيا منه و كونه خيرا بمعنى ان أفعاله أفعال الخير و لا- يصدر منه الشر و كونه صالحا بمعنى ان فعله على طبق القواعد المقرره فى الشريعه فانقدح انه لا دلالة لهذه الروايات على المدعى.

الرابع: ما رواه عبد الله بن أبي يعفور

قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: بم تعرف عداله الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم و عليهم؟ فقال: أن تعرفوه بالستر و العفاف و كفّ البطن و الفرج و اليد و اللسان و يعرف باجتنب الكبائر التى أوعد الله عليها النار من شرب الخمر و الزنا و الربا و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و غير ذلك و الدلاله على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه و تفتيش ما وراء ذلك و يجب عليهم تزكيتة و اظهار عدالته فى الناس و يكون منه التعاهد للصلوات الخمس اذا واظب عليهنّ و حفظ موافقتهنّ بحضور جماعه من المسلمين و أن لا- يتخلف عن جماعتهم فى مصلاهم الا من عله فاذا كان كذلك لازما لمصلاه

عند حضور صلوات الخمس فاذا سئل عنه في قبيلته و محلته قالوا: ما رأينا منه الا خيرا مواظبا على الصلوات متعاهدا لأوقاتها في مصلاه فان ذلك يجيز شهادته و عدالته بين المسلمين و ذلك ان الصلاه ستر و كفاره للذنوب و ليس يمكن الشهاده على الرجل بأنه يصلى اذا كان لا يحضر مصلاه و يتعاهد جماعه المسلمين و انما جعل الجماعه و الاجتماع الى الصلاه لكي يعرف من يصلى ممن لا يصلى و من يحفظ مواقيت الصلاه ممن يضيع و لو لا ذلك لم يمكن أحد أن يشهد على آخر بصلاح لأن من لا يصلى لا صلاح له بين المسلمين فان رسول الله صلى الله عليه و آله هم بأن يحرق قوما في منازلهم لتركهم الحضور لجماعه المسلمين و قد كان فيهم من يصلى في بيته فلم يقبل منه ذلك و كيف يقبل شهاده أو عداله بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عز و جل و من رسوله صلى الله عليه و آله فيه الحرق في جوف بيته بالنار و قد كان يقول: لا صلاح لمن لا يصلى في المسجد مع المسلمين الا من علّه (١) تقرب الاستدلال به انه يستفاد منه ان العداله عباره عن الملكه.

و الكلام في هذه الروايه يقع تاره في سندها و أخرى في

دالتها اما سندها ضعيف بكلا سنديها اما بروايه الصدوق فباحمد بن محمد بن يحيى و محمد بن خالد البرقى و أما بروايه الشيخ فبمحمد بن موسى و قد عبرت فى كلماتهم - حتى صاحب الحدائق - عنها بالصحيحه و لكن الأمر كما ترى و عمل المشهور بها لا يصححها كما بيّننا فى محله و بعد سقوط السند لا تصل النوبه الى البحث فى الدلاله و لكننا تبعنا للقوم نبحت فى مفادها لئرى صحه المدعى أو عدمها. و تقريب الاستدلال بها يتوقف على مقدمتين:

احدهما: أن يكون عليه السلام فى بيان المعرف المنطق بأن تكون قوله عليه السلام «ان تعرفوه بالستر و العفاف حدا أو رسما لها و بيانا لماهيتها.

ثانيتهما: أن يكون ما ذكر فى الروايه من الصفات النفسانيه فانه اذا ضمنا احدى المقدمتين بالأخرى انتجت ان العدالة ملكه و من الصفات النفسانيه.

أقول: أما المقدمه الأولى فالظاهر ان الامام عليه السلام اولاً يبين المعرف المنطقى و بعد ذلك يبين المعرف الأصولى أى ما ينكشف به العدالة فى مقام الاثبات و اما ما يقال: من انه عليه السلام لم يذكر فى الجواب ان العدالة هى الستر و العفاف و انما قال: «أن تعرفوه بالستر و العفاف» فقد جعل المعرف اشتهاً الرجل و معروفيته بهما لا نفس الستر

و العفاف، و من البديهي ان الاشتهار و المعروفيه بهما ليسا بحقيقه العداله و انما حقيقتها هو الستر و العفاف لا المعروفيه بهما،
فيه ان الظاهر من المعروفيه الطريقيه الى موضوع الحكم فالانصاف ان المتفاهم العرفي من جوابه عليه- السلام هو المعرف
المنطقي.

و أما المقدمه الثانيه: فيه ما ذكرنا سابقا من ان المذكورات في الروايه ليست من أفعال النفس فكيف بكونه من صفاتها، بل
تنطبق على الأفعال الخارجيه، فان الضعيف من لم يرتكب الحرام في الخارج و الستر عبارته عن عدم ارتكاب المحرمات فكان
بينه و بينها حاجزا و أما سائر ما ذكر في الروايه فواضح.

فانقذح: ان العداله لغه هو الاعتدال و الاستواء و لا حقيقه شرعيه لها، فالعداله هي: ترك المحرمات و فعل الواجبات و لا تعتبر
فيها الملكه و عبارته أخرى يكون الشخص على الجاده المستقيمه الشرعيه.

اشتراط عدم ارتكاب الصغائر في العداله:

وقع الكلام بينهم في اشتراط عدم ارتكاب الصغائر في العداله و عدمه.

و الحق اشتراطه في العداله، فان من يرتكب المحرمات- حتى الصغائر منها- لا يكون معتدلا و مستويا و لا يكون

على الجاده، فالعادل من لا يرتكب المحرمات مطلقا، هذا هو مقتضى الأصل الأولى، و لكن فى قبالة أمور ربما يتوهم أن يكون مانعا عن الأصل:

الأول- الروايه السابقه بدعوى ان قوله: «و يعرف باجتنب الكبائر» يدل على ان من اجتنب الكبائر فهو عادل و ان ارتكب الصغائر و لا ينافيه قوله عليه السلام: «و الدلاله على ذلك أن يكون ساترا لجميع عيوبه» بأن يقال: ان من العيوب الصغائر فلا بد من أن يكون ساترا لها، لأن من الممكن أن تكون العداله بلحاظ المعرف المنطقى ما ذكره أولا: من اجتناب الكبائر و بلحاظ المعرف الأصولى ما ذكره ثانيا من استتار عيوبه جميعا و بعبارة أخرى فى هذه الجملة يكون الامام عليه السلام فى بيان مقام الاثبات و الانكشاف.

فانقدح ان دلالة الروايه على عدم الاشتراط تامه و لكنها ضعيفه سندا كما مر سابقا.

الثانى - قوله تعالى: «إِنْ تَجَبَّيْتُمْ كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» (١).

بدعوى انها داله على ان الصغائر لا يضر بالعداله و ذلك لأن التوبه- و هى رافعه للمعصيه و عقابها، فان

التائب من الذنب كمن لا ذنب له (١) - لا يجتمع مع الفسق أى: لا يضر معها المعصية فكيف بالعدالة و هى الاجتناب عن الكبائر و هو رافع للمعصية و العقاب.

و فيه: انه تارة يقال: بأن شرط تحقّق الفسق بالصغائر، عدم الاجتناب عن الكبائر، و بعبارة أخرى: ان حرمة الصغيره حرمة مشروطه كمحرّمات الاحرام فكما ان النظر فى المرآت يحرم بشرط الاحرام كذلك حرمة النظر الى الأجنبيةه و أمثالها مشروطه بارتكاب الكبيره فمن لا يرتكب الكبيره تكون الصغائر مباحه له، و أنّى لنا بذلك.

و أخرى يقال: بأن ارتكاب الصغائر فسق و لكن لا يكون له عقاب، و على هذا لا يكون معتدلا على الجاده، و بعبارة أخرى: ان الشخص بارتكاب الصغيره يكون منحرفا عن جاده الشرع غايه الأمر انه لا يكون معاقبا لاجتنابه الكبائر.

و للمحقق الهمداني كلام فى المقام لا بأس بذكره، فان ملخص كلامه: ان العدالة عباره عن الاستقامه و كون الشخص على الجاده بلا فرق بين الصغيره و الكبيره و لكن يفصل فى الصغائر بين ما صدر عن عذر، و التفات و بين ما يصدر لا عن التفات أو مع الالتفات و لكن مع العذر توضح المدعى انه ربما لا يكون الشخص ملتفتا فيصدر منه فعل حرام، و هذا لا يوجب

الفسق و تاره يلتفت لكن عنده عذر عرفى كالحياء و الخجل فيجلس و يستمع الغيبه أو ينظر الى الأجنبيه و يتكلم معها و ربّما يمزح فان هذا المقدار من ارتكاب المعصيه لا يضر بالعداله عرفا فان العداله لا تزول عرفا بهذا المقدار من الانحراف.

و يرد عليه أن العرف محكم فى تشخيص المفاهيم و لا- أثر لمسامحاته و عليه اذا صدر المحرم غفله لا يكون مخلا بالعداله اذ المفروض أن التكليف ساقط و أما مع الالتفات و لكن مع عذر فربما يكون العذر عذرا شرعيا فلا يكون ارتكاب الحرام مخلا بالعداله و لو مع فرض المحرم من أعظم المحرمات و أما مع عدم العذر الشرعى فلا- يجوز الارتكاب و لو مع كونها أصغر الصغائر.

فالى هنا أنتج: ان العداله عباره عن ترك المحرّمات مطلقا صغيره كانت أو كبيره.

فالنتيجه: ان الفسق يتحقّق بارتكاب الصغيره، و ان المرتكب لها ليس عادلا.

اشتراط عدم الاصرار على الصغائر فى العداله:

اشاره

قد مرّ ان ارتكاب الصغيره مخله بالعداله و لو فرضنا ان ارتكابها غير مخل بها فهل الاصرار على الصغائر مخل أم لا؟ الظاهر ان الاصرار على الصغائر مخله بالعداله و لو قلنا

بأن ارتكاب الصغيره غير مخل و ذلك لجمله من الروايات:

منها ما رواه محمد بن أبي عمير قال: سمعت موسى بن جعفر عليهما السلام يقول: الى أن قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: لا كبير مع الاستغفار و لا صغير مع الاصرار(١) فانها دلت على ان الصغيره مع الاصرار لا تكون صغيره بل تكون بحكم الكبيره فتخل بالعداله.

و منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا صغيره مع الاصرار و لا كبيره مع الاستغفار(٢) تقريب الاستدلال به كسابقه.

و منها ما رواه الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام في حديث المناهى: ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا تحقرّوا شيئاً من الشر و ان صغر في أعينكم و لا تستكثروا شيئاً من الخير و ان كثر في أعينكم فأنه لا كبير مع الاستغفار و لا صغير مع الاصرار(٣).

و منها ما رواه الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام في حديث شرائع الدين قال: و الكبائر محرمة و هى الشرك

- ١- الوسائل الباب ٤٧ من أبواب جهاد النفس الحديث ١١
- ٢- الوسائل الباب ٤٨ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٣
- ٣- الوسائل الباب ٤٣ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٨

بالله الى أن قال: و الاصرار على صغائر الذنوب (١) فقد عدّ الاصرار على الصغيره من جمله الكبائر المحرمه.

و منها ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فى كتابه الى المأمون قال: الايمان هو أداء الأمانة الى أن قال: و اجتناب الكبائر و هى قتل النفس الّتى حرّم الله* تعالى ... و الاصرار على الذنوب (٢) فانه قد عدّ الاصرار على الذنوب مطلقا من جمله الكبائر التى أوجب الاجتناب عنها.

فانقدح: ان الاصرار على الصغائر مخل بالعداله و لو لم نقل بأن ارتكاب الصغيره مخل.

حقيقه الاصرار:

اشاره

بعد ما ثبت ان الاصرار يكون مخلًا بالعداله يقع الكلام فيما يتحقّق به الاصرار و يقع البحث فيه من جهتين:

الأولى: بالنظر الى الروايات.

الثانيه: بملاحظه اللغه و العرف:

أما الجهه الأولى: [بالنظر الى الروايات]

فيستفاد من بعض النصوص ان الاصرار هو أن يذنب الذنب و لا يستغفر الله و لا يحدث

١- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٣٦

٢- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٣٣

نفسه بالتوبه كروايه جابر عن أبي جعفر عليه السلام فى قول الله عز و جل: «وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ» قال:

الاصرار أن يذنب الذنب فلا يستغفر الله و لا يحدث نفسه بالتوبه فذلك الاصرار(١) و دلالة الروايه على ما ذكر تامه ألا انها ضعيفه سندا بعمرو بن شمر فانه لم يوثق، و روايه أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام- فى حديث الإسلام و الايمان- قال: و الايمان من شهد أن لا إله إلا الله، الى أن قال: و لم يلق الله بذنب أوعده عليه بالنار قال أبو بصير: جعلت فداك و اينا لم يلق الله اليه بذنب أوعده عليه النار؟ فقال: ليس هو حيث تذهب انما هو من لم يلق الله بذنب أوعده الله عليه بالنار و لم يتب منه(٢). و فيه انها فى الكبائر بقريته ايعاد النار عليه مضافا بأنه لم يذكر فيه الاصرار.

و روايه ابن أبى عمير قال: سمعت موسى بن جعفر عليهما السلام يقول: من اجتنب الكبائر من المؤمنين لم يسأل عن الصغائر، الى أن قال: يا أبا أحمد ما من مؤمن يذنب ذنبا إلا ساءه ذلك و ندم عليه، و قد قال رسول الله صلى الله

١- الوسائل الباب ٤٨ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٤

٢- الوسائل الباب ٤٧ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٩

عليه و آله كفى بالندم توبه، و قال: من سرّته حسنه و سائته سيئه فهو مؤمن فمن لم يندم على ذنب يرتكبه فليس بمؤمن (١) مال المحقق النائيني قدس سره الى انه يستفاد منها ان الاصرار عباره عن عدم الندامه من الذنب. و فيه ان الروايه ناظره الى الكبائر.

هذا هو النصوص فى المقام و لا دلالة فيها على معنى

فتصل التوبه الى الجهه الثانيه: و هى النظر الى كلام أهل اللغه و العرف،

و المستفاد من اللغه و العرف ان الاصرار عباره عن المداومه على العمل، قال فى مجمع البحرين: «و أصرّ على الشىء لزمه و داومه، و أكثر ما يستعمل فى الشر و الذنوب» و على هذا فمن كرّر ذنبا يصدق عليه انه مصرّ على الذنب.

ان قلت: اذا ارتكب صغيره و لم يتب يصدق عليه انه مصرّ لأن التوبه واجبه فاذا لم يتب فهو فى معصيه فى جميع الحالات و الآت.

قلت: الالتزام بهذا يستلزم أن يرتكب من لم يتب فى ساعه أو أقل معاصى تبلغ الى ما لا حد لها فى الكثره، و هذا متوقّف على وجوب التوبه شرعا و يشكل الالتزام بوجوبها لأنه يلزم

أن يكون التارك لها دائما في حال العصيان ألا أن يقال:

هذا على فرض الالتزام بالفوريه، و أما مع عدم التزام به فلا يلزم هذا المحذور و تفصيل الكلام موكول الى بحث التوبه.

فانقدح: ان الاصرار عباره عن المداومه على الذنب.

المعصيه الكبيره:

المراد من المعصيه الكبيره هي كل معصيه ورد النص بكونها كبيره أو ورد التوعيد بالنار عليه في الكتاب أو السنّه صريحا أو ضمنا أو ورد في الكتاب أو السنّه كونه أعظم من احدى الكبائر المنصوصه أو الموعود عليها بالنار أو كان عظيما في أنفـس أهل الشرع.

أما ثبوت كونها كبيره بالنص فواضح، اذ مقتضى النصّ كونها كبيره، و إليك النصوص الدالّه على المدّعى:

منها ما رواه ابن محبوب قال: كتب معي بعض أصحابنا الى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الكبائر كم هي؟ و ما هي؟ فكتب: الكبائر من اجتنب ما وعد الله عليه النار كفر عنه سيئاته اذا كان مؤمنا و السبع الموجبات: قتل النفس الحرام و عقوق الوالدين و أكل الربا و التعرّب بعد الهجره، و قذف المحصنه، و أكل مال اليتيم، و الفرار من الزحف(١).

و منها ما رواه عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكبائر؟ فقال: هنّ في كتاب علي عليه السلام سبع: الكفر بالله، و قتل النفس، و عقوق الوالدين، و أكل الربا بعد بينه، و أكل مال اليتيم ظلماً، و الفرار من الزحف و التعرّب بعد الهجره، قال: فقلت: هذا أكبر المعاصي؟

فقال: نعم، قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلماً أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: ترك الصلاة، قلت: فما عدت ترك الصلاة في الكبائر؟ قال: أي شيء أول ما قلت لك؟ قلت: الكفر، قال:

فإنّ تارك الصلاة كافر، يعنى من غير علّه (١).

و من المعلوم ان الروايتين في مقام التحديد فتكون الكبائر منحصره فيما ورد فيهما.

و منها ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن الكبائر التي قال الله عز و جل «إِنَّ تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ»؟ قال: التي أوجب الله عليها النار (٢).

و منها ما رواه عبيد بن زراره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن الكبائر؟ فقال: هنّ خمس، و هنّ مما أوجب الله عليهنّ النار، قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا*

١- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٤

٢- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٢١

يَعْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ»* وقال: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا» وقال:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ» الى آخر الآيه. وقال عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا» الى آخر الآيه، ورمى الْمُحْصِنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ، و قتل مؤمن متعمدا على دينه (١). و الروايه ضعيفه.

و ما رواه الأصمعي بن نباته قال: جاء رجل الى أمير- المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين انّ ناسا زعموا ان العبد لا يزني و هو مؤمن و لا يسرق و هو مؤمن و لا يشرب الخمر و هو مؤمن و لا يأكل الربا و هو مؤمن و لا يسفك الدم الحرام و هو مؤمن؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: صدقت، سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: و الدليل كتاب الله و ذكر الحديث، الى أن قال: و قد تأتي عليه حالات فيهم بالخطيئه فتشجعه روح القوّه، و يزني له روح الشهوه، و تقوده روح البدن حتى يواقع الخطيئه فاذا لامسها نقص من الايمان و نقص منه فليس يعود حتى يتوب، فاذا تاب، تاب الله عليه و ان عاد أدخله نار جهنم (٢). فضعيفه بالارسال.

١- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ٢٨

٢- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٣

و ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الكبائر سبع: قتل المؤمن متعمدا وقذف المحصنه و الفرار من الزحف و التعرب بعد الهجره، و أكل مال اليتيم ظلما و أكل الربا بعد بينه، و كل ما أوجب الله عليه النار (١) ضعيف بمحمد بن عيسى.

و كذلك ما رواه عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد- الله عليه السلام يقول: ان من الكبائر عقوق الوالدين و اليأس من روح الله، و الأمن من مكر الله (٢).

و كذلك ما رواه نعمان الرازي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من زنى خرج من الايمان، و من شرب الخمر خرج من الايمان، و من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا خرج من الايمان (٣). مضافا الى ضعف نعمان.

و كذلك ما رواه اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه- السلام فى قول الله عز و جل: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ» فقال: الفواحش الزنا و السرقة، و اللمم الرجل يلم بالذنب فيستغفر الله منه (٤).

١- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٦

٢- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٧

٣- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٩

٤- الوسائل الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ١١

و يعارضهما ما رواه عبد العظيم بن عبد الله الحسنى قال: حدثنى أبو جعفر الثانى عليه السلام قال: سمعت أبى يقول: سمعت أبى موسى بن جعفر عليه السلام يقول: دخل عمرو بن عبيد على أبى عبد الله عليه السلام فلما سلم و جلس تلا هذه الآية: «الَّذِينَ يَجْتَبِئُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ» * ثم أمسك فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما أسكتك؟ قال: أحب أن أعرف الكبائر من كتاب الله عز و جل، فقال: نعم يا عمرو أكبر الكبائر الاشراك بالله، يقول الله: «وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ» * فقد حرّم الله عليه الجنّة و بعده الاياس من روح الله، لأن الله عز و جل يقول: «لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ» ثم الأمن من مكر الله، لأن الله عز و جل يقول: «فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ» و منها عقوق الوالدين، لأن الله سبحانه جعل العاق جبارا شقيا، و قتل النفس التى حرّم الله إلا بالحق *، لأن الله عز و جل يقول: «فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا» الى آخر الآية، و قذف المحصنه، لأن الله عز و جل يقول: «لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» و أكل مال اليتيم لأن الله عز و جل يقول: «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا» و الفرار من الزحف، لأن الله عز و جل يقول: «وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَعَذَابُ اللَّهِ وَ مَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَ بئسَ بَعْضُ مِنَ اللَّهِ وَ مَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَ بئسَ

المَصْرِيٌّ» و أكل الربا، لأن الله عز و جل يقول: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ» و السحر، لأن الله عز و جل يقول: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلِيقٍ» و الزنا، لأن الله عز و جل يقول: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ يُخَلَّدُ فِيهِ مُهَانًا» و اليمين الغموس الفاجره لأن الله عز و جل يقول: «الَّذِينَ يَسْتُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَ أَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ» و الغلول، لأن الله عز و جل يقول: «وَمَنْ يَعْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» و منع الزكاه المفروضه، لأن الله عز و جل يقول: «فَتَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَ جُنُوبُهُمْ وَ ظُهُورُهُمْ» و شهاده الزور و كتمان الشهاده، لأن الله عز و جل يقول: «وَمَنْ يَكْتُمهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ» و شرب الخمر، لأن الله عز و جل نهى عنها كما نهى عن عباده الأوثان، و ترك الصلاه متعمدا، أو شيئا مما فرض الله عز و جل، لأن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من ترك الصلاه متعمدا فقد برئ من ذمه الله و ذمه رسوله و نقض العهد، و قطيعه الرحم لأن الله عز و جل يقول: «لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَ لَهُمْ سُوءُ الدَّارِ»*(١).

و أفاد سيد المستمسك في مقام الجمع بأن الوجه في اختلاف النصوص في عددها: اما اختلافها من مراتب العظمه أو لورود النص لمجرد الاثبات لدفع توهم عدم كون ما ذكر من الكبائر من دون تعرض للنفي فلا يكون واردا مورد الحصر أو غير ذلك مما يرتفع التنافي بينها.

و فيه انه لا وجه لهذا الجمع فان الروايات في مقام التحديد فتكون متعارضه فان الظاهر من هذه النصوص التعريف و التحديد، و لا اشكال في تحقّق المفهوم اذا كان المتكلم في مكان تحديد شيء و اعطاء الميزان و الضابطه.

و يمكن أن يجمع بين الروايات بترجيح روايه عبد العظيم لأنها وارده عن الجواد عليه السلام فتكون أحدث، و الأحدثيه - عندنا - من المرجّحات، و ان أبيت عن الجمع المذكور فنقول تتساقطان و تصل النوبه الى العام الفوق، و هو ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في القنوت في الوتر، الى أن قال: «و استغفر لذنبك العظيم، ثم قال: كل ذنب عظيم»^(١) فيكون كل ذنب عظيم.

أما ثبوت كونها كبيره بورود التوعيد بالنار عليه في الكتاب أو السنّه فدلّت عليه أيضا روايه عبد العظيم، فان الامام

عليه السلام استدلل بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و بالقرآن، و تدل عليه أيضا روايه ابن جعفر.

و أما اثبات كونها كبيره بعده فى الكتاب و السنّه من أعظم الكبائر المنصوصه أو الموعود عليها بالنار فواضح فانها اذا كانت بدلاله الكتاب و السنّه أعظم من احدى الكبائر أو الموعود عليها بالنار فتكون كبيره بالأولويه.

و أما اثبات كونها كبيره بعظمتها فى أنفس أهل الشرع فيوقف على العلم بأن الارتكاز المذكور منتهيا اليهم عليهم السلام فيكون كبقية المرتكزات الشرعيه التى تكون حجه على مؤدياتها.

اشتراط عدم صدور منافيات المروه فى العدالة

وقع الكلام بينهم فى اشتراط عدم صدور منافيات المروه فى العدالة و عدم اشتراطه و ما يمكن أن يستدل به لاشتراطه أمران:

الأول: ان المستفاد من قوله عليه السلام فى روايه ابن أبى يعفور: ساترا لجميع عيوبه(١) يدل على المدعى فان خلاف المروه من جمله العيوب، و فيه اولاً: ان الروايه ضعيفه سندا كما مرّ، و ثانياً: أن بتناسب الحكم و الموضوع يعلم ان

المراد من العيوب ما يكون عيباً في وعاء الشرع أى ما يكون معصية و لا- كلام فيه، و ثالثاً: ان الكلام فى مقام الثبوت، لا الكاشف.

الثانى: ان من لم يخجل و لم يستحى من الناس لم يخجل و لم يستحى عن الله، و ضعفه أوضح من أن يخفى، فان من يخجل عن الله و يستحى عنه يخجل عن الناس، و لذا نرى ان من يخاف من الله تعالى لم يخف من الناس، و يؤيد المدعى ان هذه المسألة لم تكن معنونه عند القدماء و انما اخترعه المتأخرون و ما نقل عن سيره النبى صلى الله عليه و آله من الأكل فى السوق و الركوب على الحمار و أمثال ذلك دال على ما ذكرناه.

و أما الروايات الواردة فى المروه بانحاء مداليلها فلا تدل على المدعى.

منها ما رواه هشام بن الحكم قال: قال لى أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: يا هشام لا دين لمن لا مروه له، و لا مروه لمن لا عقل له (١) و هذه الروايه ضعيفه سنداً بالارسال، مضافاً الى ضعف الدلاله فانه ان كان المراد من المروه المذكوره فيها هى بمعناها المعهود فلا تشملها

الروايه للقطع بأن الايمان لا يذهب بارتكاب خلاف المروه فللروايه معنى آخر نظير لا صلاحه لجار المسجد الا في المسجد.

أضف الى ذلك ان جمله من الروايات وردت في تفسيرها منها ما رواه جويزيه بن مسهر قال: اشتدت خلف أمير- المؤمنين عليه السلام فقال: يا جويزيه انه لم يهلك هؤلاء الحمقى الا بخفق النعال خلفهم ما جاء بك؟ قلت: جئت أسألك عن ثلاث: عن الشرف، و عن المروه، و عن العقل، قال: أما الشرف فمن شرفه السلطان شرف، و أما المروه:

فاصلاح المعيشه(١).

و منها ما رواه الصدوق مرفوعا قال: تذاكر الناس عند الصادق أمر الفتوه الى أن قال: ثم قال عليه السلام: ما المروه؟ فقال الناس: لا- نعم، قال: المروه و الله أن يقع الرجل خوانه بفناء داره، و المروه مروتان: مروه في الحضر و مروه في السفر، فأما التي في الحضر تلاوه القرآن و لزوم المساجد و المشى مع الاخوان في الحوائج و النعمه ترى على الخادم، انها تسر الصديق و تكبت العدو، و أما التي في السفر: فكثرة الزاد و طيبه و بذله لمن كان معك و كتمانك على

القوم أمرهم بعد مفارقتك إياهم و كثره المزاح فى غير ما يسخط الله عز و جل (١).

و منها ما رفعه عبد الرحمن قال: سأل معاوية الحسن ابن على عليه السلام عن المروءة؟ فقال: شح الرجل على دينه و اصلاحه ماله و قيامه بالحقوق (٢).

و منها ما رواه عبد الله بن أحمد بن عامر الطائى عن أبيه عن الرضا عن آبائه عن على عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من عامل الناس فلم يظلمهم، و حدثهم فلم يكذبهم، و وعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروءته، و ظهرت عدالته، و وجبت اخوته و حرمت غيبته (٣).

و منها ما رواه معاوية بن وهب عن أبى عبد الله عليه - السلام قال: كان الحسن بن على عليهما السلام عند معاوية فقال له: أخبرنى عن المروءة؟ فقال: حفظ الرجل دينه و قيامه فى اصلاح ضيعته و حسن منازعته و افشاء السلام و لين الكلام و الكف و التجبب الى الناس (٤).

١- الوسائل الباب ٤٩ من أبواب آداب السفر الى الحج و غيره، الحديث: ١

٢- الوسائل الباب ٤٩ من أبواب آداب السفر الحديث: ٦

٣- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات، الحديث: ١٥

٤- الوسائل الباب ٤٩ من أبواب آداب السفر، الحديث ٧

و منها ما رواه على بن حفص عن رجل قال: سئل الحسن عليه السلام عن المروه؟ فقال: العفاف في الدين و حسن التقدير في المعيشه و الصبر على النائبه(١).

و منها ما رواه أبان بن تغلب عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: المروه استصلاح المال(٢).

و منها ما رواه الهيثم بن عبد الله النهدي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المروه مروتان: مروّه في السفر و مروه في الحضر، فأما مروه الحضر: فتلاوه القرآن، و حضور المساجد، و صحبه أهل الخير و النظر في الفقه، و أما مروه السفر فبذل الزاد و المزاح في غير ما يسخط الله و قلّه الخلاف على من صحبك و ترك الروايه عليهم اذا أنت فارقتهم(٣).

و منها ما رواه أبو قتاده القمي رفعه الى أبي عبد الله عليه السلام انه قال: ما المروه؟ فقلنا: لا نعلم، فقال: المروه أن يضع الرجل خوانه بفناء داره و المروتان مروّتان و ذكر نحو الحديث الذي تقدم(٤).

١- الوسائل الباب ٤٩ من أبواب آداب السفر، الحديث ٩

٢- نفس المصدر، الحديث: ١٠

٣- نفس المصدر، الحديث: ١٢

٤- نفس المصدر، الحديث: ١٣

و منها ما رواه حماد بن عيسى عن ذكره عن أبي عبد- الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن الحنفية و اعلم: ان مروه المرء المسلم مروتان: مروه فى حضر، و مروّه فى سفر، فأما مروه الحضر فقراءه القرآن و مجالسه العلماء و النظر فى الفقه، و المحافظه على الصلوات فى الجماعات، و أما مروه السفر: فبذل الزاد، و قله الخلاف على من صحبك و كثره ذكر الله فى كل مصعد و مهبط و نزول و قيام و قعود(١).

و أفاد سيدنا الاستاذ دام ظله: ان خلاف المروّه اذا كان موجبا لهتك الانسان نفسه فهو مضر بالعداله، لا لأنه خلاف المروه و المتعارف بين الناس بل من جهة انه محرّم شرعا، و فيه: ان دليل حرمه الهتك منصرف عن هتك الانسان نفسه.

الى هنا انقدح: أن كون خلاف المروه قادحا بالعداله لا دليل عليه اثباتا و ان كان ممكنا ثبوتا بل فى بعض الروايات ما يدل على انه يكون فى المروه ما يكون فى العداله لاحظ.

أضف الى ذلك ان المستفاد من روايه سماعه بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: من عامل الناس فلم

يظلمهم و حدثهم فلم يكذبهم و وعدهم فلم يخلفهم كان ممن حرصت غيبته و كملت مروته و ظهر عدله و وجبت اخوته(١)، ان الكاشف عن العدالة كاشف عن المروه أيضا و ان شئت قلت: ان المستفاد من هذه الروايه كون العدالة مساوقه للمروه، و الله العالم، الى هنا كان الكلام فى المقام الأول. و ظهر ان حقيقه العدالة عباره عن كون الشخص فى جاده الشرع بحيث لا يصدر منه كبيره و لا صغيره بلا اشتراط كون ذلك عن ملكه باعته على ذلك

و يقع الكلام فى المقام الثانى [أى فى الكاشف عنها]

اشاره

، فاعلم ان الطريق الى اثبات العدالة أمور:

الأول: القطع وجدانا من أى طريق حصل،

و لا ريب فى طريقيته لكونه حجّه بالذات فى نظر العقل كما حقّقناه فى الأصول.

الثانى: شهاده عدلين

فانها حجه فى الموضوعات، و لكن يشترط فيها أن لا يكون معارضا بشهاده عدلين آخرين و ألا تساقطا بالتعارض و الدليل على حجيتها عموم بناء العقلاء الممضى شرعا.

الثالث: شهاده عدل واحد

فانها بينه تكفى فى الحجيه و أفاد سيد المستمسك بأنها لا تكفى لعدم تماميه دلالة آيه النبأ و ذكر ثانيا: بأن ظاهر روايه مسعده بناء

على ظهورها في عموم حجيه البيئه المنع عنه.

أقول: مراده من روايه مسعده ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: كل شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه، فتدعه من قبل نفسك و ذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته و هو سرقة و المملوك عندك لعله حر قد باع نفسه أو خدع فبيع قهرا أو امرأه تحتك و هي أختك أو رضيعتك و الأشياء كلها على هذا حتى يتبين لك غير ذلك أو تقوم به البيئه (١).

و هذه الروايه ضعيفه بمسعده بن صدقه فانه لم يوثق هذا أولا و ثانيا ان البيئه عباره عما يتبين به الشىء و هو شامل لعدل واحد إلا انه في موارد الدعاوى قد ورد الدليل على اعتبار التعدد.

و أما الآيه فنقول: ليس الدليل على حجيه قول عدل واحد هو الآيه بل بناء العقلاء على العمل بخبر عدل واحد في الموضوعات.

الرابع: الوثوق و الاطمينان،

فانه حجه من أى طريق حصل، و أفاد سيد العروه بأنه يكفى الوثوق و الاطمينان بشرط كونه من أهل الفهم و الخبره و البصيره و المعرفه

بالمسائل لا من الجهال ولا ممن يحصل له الاطمينان والثوق بأى شىء كغالب الناس.

ولكن الظاهر انه لا وجه لهذه القيود، بل الاطمينان حجه من أى وجه حصل، وقد يستدل للمدعى بما رواه أبو على ابن راشد قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: ان مواليك قد اختلفوا فأصلى خلفهم جميعا؟ فقال: (قال): لا تصلى إلا خلف من تثق بدينه (١).

وفيه ان الروايه ضعيفه سندا بسهل و دلالتها غير تامه لأنها فرض فيها ان الاطمينان بالوثاقه كاف غير مقيد بحصوله من طريق خاص، و نظير هذه الروايه ما رواه الطبرسى عن الرضا عليه السلام قال: قال على بن الحسين عليهما- السلام: اذا رأيتم الرجل قد حسن سمته و هديه و تمارت فى منطقه و تخاضع فى حركاته فرويدا لا- يغرنكم فما أكثر من يعجزه تناول الدنيا و ركوب المحارم منها لضعف قيمته (بنيته) و مهنته و جبن قلبه فتصب الدين فخا لها فهو لا يزال يخيل (يحيل) الناس بظاهره فان تمكن من حرام اقتحمه و اذا وجد تموه يعف عن المال الحرام فرويدا لا يغرنكم فان شهوات الخلق مختلفه فما أكثر من ينبو عن المال الحرام و ان كثر و يحمل نفسه على

١- للوسائل الباب ١٠ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٢

شوهاء قبيحه فيأتى منها محرما فاذا وجد تموه يعف عن ذلك فرويدا لا يغزّنكم حتى تنظروا ما عقده عقله فما أكثر من ترك ذلك أجمع ثم لا يرجع الى عقد متين فيكون ما يفسده بجهله أكثر مما يصلحه بعقله و اذا وجدت عقله متينا فرويدا لا يغزّنكم حتى تنظروا مع هواه يكون على عقله أو يكون مع عقله على هواه و كيف محبته للرئاسات الباطله و زهده فيها فان فى الناس من خسر الدنيا و الآخرة بترك الدنيا للدنيا، و يرى ان لذّه الرئاسه الباطله أفضل من لذّه الأموال و النعم المباحه المحلله فيترك ذلك أجمع طلبا للرئاسه(١) بل دلالتها أضعف لأنها ناظره الى ان الانسان لا بدّ ان لا يغتر بظاهر الرجل فهذا ارشاد الى عدم حصول الوثوق و الاطمينان لا النهى عن العمل بالوثوق بعد حصوله مضافا الى ارساله فلا يكون حجّه.

الخامس: حسن الظاهر

و استدل عليه بأمور:

منها: ما فى بعض الكلمات من ان هذا مما تسالم عليه الأصحاب. و فيه: ان التسالم ليس دليلا شرعا فان غايه التسالم هو الاجماع، و فيه ما فيه.

و أفاده سيدنا الأستاذ دام ظله: بأن العدالة التى هى عباره عن الاستقامه الواقعيه فى الدين قولاً و فعلاً

و اعتقادا لما كانت من الأوصاف غير القابله للعلم بها عادة و تحتاج الى معاشره تامه فى جميع الحالات و هذه لا تتفق لغالب الناس بل لا يمكن تحصيل العلم بالعداله الواقعيه اذ ربّ شخص فى الظاهر فى غايه التقوى و الصلاح و هو فى الباطن من أهل الشرك و النفاق و هذا مما لا يعلمه إلا الله تعالى و اناطه الأحكام الكثيره على احراز العداله الواقعيه توجب تعطيلها فجعل فى الشريعه السمحاء حسن الظاهر طريقا و اماره عليها تسهلا على المكلفين و ارفاقا بهم.

و يرد عليه: ان لازم ما ذكره أن لا- تكشف لدينا سريره أى شخص فى أحوالاته و لا يمكن الالتزام بذلك فان الناس يعرفون سرائر بنى نوعهم كثيرا، و الحاصل ان كشف الغرائز و السرائر أمر قابل للدرك و لا مانع منه، فما ذكره أيضا لا يكون دليلا على كفايه حسن الظاهر لإثبات العداله.

و منها الروايات: الأولى ما رواه عبد الله بن المغيرة قال: قلت لأبى الحسن الرضا عليه السلام: رجل طلق امرأته و أشهد شاهدين ناصبين قال: كل من ولد على الفطره و عرف بالصلاح فى نفسه جازت شهادته(١) و هذه الروايه تامه سنداً، و دلالة اذ الظاهر منها انه يكفى حسن الظاهر

فى قبول الشهاده.

الثانيه: ما رواه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه- السلام قال: لو كان الأمر إلينا لأخبرنا شهاده الرجل اذا علم منه خير مع يمين الخصم فى حقوق الناس(١) و هذه الروايه تامه دلالة فانها دلت على قبول شهاده من يكون خيرا فعلى هذا يكفى حسن الظاهر و فى قبال هذه الروايه روايه حريز عن أبى عبد الله عليه السلام: فى أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا فعدل منهم اثنان و لم يعدل الآخران فقال: اذا كانوا أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهاده الزور أجزت شهادتهم جميعا و أقيم الحد على الذى شهدوا عليه انما عليهم أن يشهدوا بما أبصروا و علموا و على الوالى أن يجيز شهادتهم إلا أن يكونوا معروفين بالفسق(٢) فيقع التعارض بينهما لأن تلك الروايه دلت على كفايه حسن الظاهر و هذه دلت على انه لا بدّ من أن لا يكون معروفا بالفسق فمع عدم ظهور الفسق و لو لم يكن معروفا بالصلاح يكون عادلا تقبل شهادته، فلو قلنا بأنها قابله للتقييد بالطائفة الأولى فهو و إلا فلا بدّ من اعمال قانون باب التعارض و حيث انه لا مرجح

١- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث: ٨

٢- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث: ١٨

من موافقه العامه و مخالفتهم فان أقوالهم على ما فى كتاب الخلاف مختلفه فتصل النوبه الى الأحديثه فيقدم ما دلت على كفايه حسن الظاهر لأن فيها ما روى عن الرضا عليه السلام و هو روايه عبد الله المغيره المذكوره آنفا.

و تؤيد المدعى جملته من الروايات منها حديث ابن أبى يعفور(١) و منها ما رواه يونس عن بعض رجاله عن أبى عبد الله عليه السلام قال فيها: فاذا كان ظاهر الرجل ظاهرا مأمونا جازت شهادته و لا يسأل عن باطنه(٢).

و منها ما رواه عبد الله بن احمد بن عامر الطائى عن أبيه عن الرضا عليه السلام عن آبائه عن على عليهم السلام قال:

قال رسول الله صلى الله عليه و آله من عامل الناس فلم يظلمهم و حدثهم فلم يكذبهم و وعدهم فلم يخلفهم فهو ممن كملت مروته و ظهرت عدالته(٣).

و منها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه- السلام قال: ثلاث من كنّ فيه أوجب له أربعاً على الناس: من اذا حدثهم لم يكذبهم و اذا وعدهم لم يخلفهم و اذا خالطهم لم يظلمهم و جب أن يظهرها فى الناس عدالته(٤).

١- راجع ص: ١٧

٢- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث ٣

٣- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث ١٥

٤- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث ١٦

و منها ما رواه عبد الكريم بن أبى يعفور عن أبى جعفر عليه السلام قال: تقبل شهادة المرأة و النسوه اذا كُنَّ مستورات من أهل البيوتات معروفات بالستر و العفاف مطيعات للأزواج تاركات للبذا و التبرج الى الرجال فى أنديتهم(١).

ثم انه هل يشترط فى الحكم بالعداله المعاشره مع الشخص أم لا؟

الأصل الأولى يقتضى ذلك لأن الشك فى الحجيه مساوق لعدم الحجيه أضف الى ذلك النص الخاص، و هو ما رواه سماعه بن مهران(٢) فانه دال على اشتراط المعاشره فى اثبات العداله لأن من موصوله متضمنه لمعنى الشرط مضافا الى ان الامام عليه السلام فى مقام التحديد و ما ذكرنا لا يضمر بقبول الشهاده ممن لا يكون معاشره فى باب المرافعات لأننا لو اشترطنا ذلك فى قبول الشهادات فى باب المرافعات اختل النظم و لم يبق حجر على حجر، ففى باب الشهادات يكفى كونه معروفا بالخير كما تشهد به الروايات المذكوره سابقا و فى بقيه الموارد لا بدّ فى الحكم بالعداله من كونه معاشره له.

١- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الشهادات الحديث ٢٠

٢- راجع صفحه: ٤١

و هل يشترط فى كفايه حسن الظاهر أن يكون موجبا للعلم أو الظن أم لا؟ بل يحكم بالعداله حتى مع الظن بالخلاف. قد يقال انه يشترط العلم بالعداله و استدل بروايتين:

احدهما: ما رواه يونس عن بعض رجاله(١) فان قوله:

فاذا كان ظاهر الرجل ظاهرا مأمونا جازته شهادته و لا يسأل عن باطنه، ظاهر فى انكشاف كونه مأمونا و الأمن منه لا يمكن إلا بحصول العلم بالأمن.

وفيه: ان الروايه ضعيفه سندا بالارسال و دلالتها غير تامه فان الظاهر ان المقام مقام بيان الاثبات و الكشف، لا الثبوت و الواقع أضف الى ذلك كله انه على فرض تسلم الروايه لا- يكفى الظن، فانه لا- يغنى من الحق شيئا، و مرجع هذا الاشتراط الى الغاء حجه الظاهر، اذ العلم حجه ذاتا بنظر العقل، كما ان الاطمينان طريق عقلائي.

ثانيهما: ما رواه أبو على بن راشد(٢) فان المستفاد من الروايه اعتبار الوثوق، و فيه ان الروايه ضعيفه بسهل بن زياد و لو سلمنا صحه سندها فالروايه أجنبيه عن المقام فانها تدل على انه لا بدّ من الوثوق بدين الامام فى صحه الاقتداء و كلامنا

١- راجع صفحه: ٤٧

٢- راجع صفحه: ٤٣

فى كفايه حسن الظاهر.

فانقدح من مجموع ما ذكرنا: انه لا يكفى حسن الظاهر، الكاشف ظنا عن العدالة، بل لا بدّ فى ترتيب الأثر عليها من قيام أحد الطرق من العلم أو العقلائى أو الجعل الشرعى، اذ تقدم انه لا دليل على كفايه حسن الظاهر، و انما يكفى فى مورد خاص.

ص: ٥١

رساله فى التوبه

اشاره

و يقع البحث فيها من جهات:

الجهة الأولى: هل التوبه واجبه أم لا؟

إشاره

ذكر الأصحاب انها واجبه، قال فى العروه فى أحكام الأموات: «اعلم ان أهم الأمور و أوجب الواجبات التوبه من المعاصى».

و استدل على الوجوب بالأدله الأربعة:

أما الكتاب،

فبقوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا، عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ»^(١)

و قوله: «وَ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»^(٢). بتقريب ان الأمر ظاهر فى الوجوب فتجب التوبه

١- سورة التحريم، آيه: ٨

٢- سورة النور، آيه: ٣١

لكن لا- يبعد أن يكون الظاهر من الآيتين الارشاد و لا يكون الأمر الوارد فيهما أمر مولويا مضافا الى ان التوبه النصوح ما يكون فيه العزم على عدم العود أبدا بمقتضى النص، و عدم وجوب مثله واضح.

و أما السنّه:

فلم نقف الى الآن على ما يدل على وجوبه فان الروايات غير تامه إما سندا أو دلالة.

فمنها ما رواه معاوية بن وهب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اذا تاب العبد توبه نصوحا اجله الله فستر عليه فى الدنيا و الآخرة، قلت: و كيف يستر عليه، قال:

ينسى ملكيه ما كتب عليه من الذنوب و يوحى الى جوارحه اكنمى عليه ذنوبه و يوحى الى بقاع الأرض اكنمى ما كان يعمل عليك من الذنوب فيلقى الله حين يلقاه و ليس شىء يشهد عليه بشىء من الذنوب(١) فانه لا دلالة فيها على وجوب التوبه فان غايتها ان أثر التوبه ما ذكر فيها.

و منها ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما- السلام فى قول الله عز و جل فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ، قال: الموعظه التوبه(٢) و الكلام فيه هو الكلام.

١- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ١

٢- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٢

و منها ما رواه أبو بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا؟»

قال: هو الذنب الذي لا يعود فيه ابداً، قلت: و أينا لم يعد؟ فقال: يا أبا محمد ان الله يحب من عباده المفتن التواب (١) فان غايه ما يدل عليه ان الله يحب عبده المفتن التواب.

و منها ما رواه أبو الصباح الكنانى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا» قال: يتوب العبد من الذنب ثم لا يعود فيه. قال محمد بن فضيل: سألت عنها أبا الحسن عليه السلام فقال: يتوب من الذنب ثم لا يعود فيه و أحب العباد الى الله المفتنون التوابون (٢) و الكلام فيه هو الكلام.

و منها ما رواه ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا رفعه قال: ان الله أعطى التائبين ثلاث خصال لو أعطى خصله منها جميع أهل السماوات و الأرض لنجوا بها: قول الله عز و جل: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» فمن

١- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٣

٢- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٤

أحبه الله لم يعذبه وقوله: «فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ» و ذكر الآيات وقوله: «إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ» الى آخر الآية (١) و هذه الروايه ضعيفه بالارسال مضافا الى عدم دلالتها فلاحظ.

و منها ما رواه أبو عبيده قال: سمعت أبا جعفر عليه- السلام يقول: ان الله تبارك و تعالى أشد فرحا بتوبه عبده من رجل ضل راحلته و زاده فى ليله ظلماء فوجدها فالله أشد فرحا بتوبه عبده من ذلك الرجل براحلته حين وجدها (٢) و هذه الروايه لا دلالة فيها كما هو واضح.

و منها ما رواه ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان الله عز و جل يفرح بتوبه عبده المؤمن اذا تاب كما يفرح أحدكم بضالته اذا وجدها (٣) و هذه الروايه ضعيفه سهله، مضافا الى عدم دلالتها على المدعى.

و منها ما رواه جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال:

سمعتة يقول: التائب من الذنب كمن لا ذنب له، و المقيم

١- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٥

٢- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٦

٣- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث: ٧

على الذنب و هو مستغفر منه كالمستهزئ(١) و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن سنان، و لا دلالة فيها على المدعى.

و منها ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: أوحى الله الى داود النبي عليه السلام يا داود ان عبدى المؤمن اذا أذنب ذنبا ثم رجع و تاب من ذلك الذنب و استحيى منى عند ذكره غفرت له و انسيته الحفظه و أبدلته الحسنه و لا أبالى و أنا أرحم الراحمين(٢) و هذه الروايه ضعيفه بعلى بن أبى حمزه و غايه ما تدل عليه ان الله يغفر للتائب.

و منها ما رواه المسعودى، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام من تاب تاب الله عليه و أمرت جوارحه أن تستر عليه و بقاع الأرض ان تكتتم عليه و نسيت الحفظه ما كانت كتبت (تكتب) عليه(٣) و عدم دلالتها أوضح من أن يخفى.

و منها ما رواه الكوفى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ان لله فضولا من رزقه ينحله من شاء من خلقه و الله باسط يده عند كل فجر لمذنب الليل هل يتوب فيغفر له

١- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ٨

٢- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ٩

٣- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ١٠

و يبسط يده عند مغيب الشمس لمذنب النهار هل يتوب فيغفر له (١) و هذه الروايه ضعيفه بالنوفلى و لا دلاله فيها على المدعى.

و منها ما رواه على بن عقبه عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام فى قول الله عز و جل: «ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ» قال:

هى الاقاله (٢) و هذه الروايه انما فسرت التوبه بالاقاله.

و منها ما رواه الصدوق بأسانيداه عن الرضا عليه السلام عن آباءه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: مثل المؤمن عند الله تعالى كمثل ملك مقرب و ان المؤمن عند الله لأعظم من ذلك و ليس شىء أحب الى الله تعالى من مؤمن تائب و مؤمنه تائبه (٣) و الروايه ضعيفه لضعف أسانيداه الى الرضا عليه السلام، مضافا الى عدم الدلاله فيها.

و منها ما رواه دارم بن قبيصه عن الرضا عن آباءه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: التائب من الذنب كمن لا ذنب له (٤) و هذه الروايه ضعيفه بجمع و لا دلاله

١- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ١١

٢- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ١٢

٣- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ١٣

٤- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس الحديث ١٤

فيها.

و منها ما رواه حفص بن غياث قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا خير في الدنيا إلا لرجلين: رجل يزداد في كل يوم احسانا و رجل يتدارك ذنبه بالتوبه و أنى له بالتوبه و الله لو سجد حتى ينقطع عنقه ما قبل الله منه إلا بولايتنا أهل البيت (١) و عدم دلاله هذه الروايه أوضح من أن يخفى أضف اليه ضعف سندها.

و منها ما رواه على بن موسى بن طاوس في مهج الدعوات عن الرضا عن آباءه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: اعترفوا بنعم الله ربكم و توبوا الى الله من جميع ذنوبكم فان الله يحب الشاكرين من عباده (٢).

و هذه الروايه تامه دلاله الا انها مرسله لا اعتبار بها.

فانقدح ان الروايات ضعيفه دلاله أو سندا.

و أما الاجماع:

فحكى عن غير واحد، و حكى عن ظاهر العلّامة في شرح التجريد، و المجلسى في شرح أصول الكافى دعوى الاجماع الأّمه و نقل أيضا عن الذخيره و النراقى في

١- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس ح: ١٥

٢- الوسائل الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس ح: ١٦

جامع السعادات. و لكن فيه: ان هذا الاجماع ليس اجماعا تعبديا فانه محتمل المدرك لو لم يكن مقطوعه.

و أما العقل: فيقرب بثلاثه وجوه:

الأول- ان فى عدم التوبه يكون الضرر محتملا،

و دفع الضرر المحتمل واجب و أى ضرر أعظم من العقاب الالهى.

و هذا التقريب حسن لإثبات الوجوب العقلى دون الشرعى.

الثانى- ان الندامه على ارتكاب فعل القبيح و ترك المحرم مما يحسنه العقل

و مرجع هذا التقريب الى الحسن و القبح العقلى و غير خفى ان هذا لا يدل على الوجوب و غايه ما يدل عليه ان التوبه حسن.

الثالث- ان العقل يحكم بوجوب كسب السعاده

و أكبر السعاده التقرب الى الله تعالى، و التقرب اليه بدون التوبه غير ممكن فتجب التوبه. و فيه: ان العقل لا يلزم بوجوب كسب السعاده بل يحسنه، و هو أخص من المدعى.

فظهر ان دلالة العقل و الاجماع و الأخبار على وجوب التوبه غير تامه مضافا الى انه كيف يمكن الالتزام بوجوب التوبه اذ لو قلنا بوجوبها لزم تحقق العصيان بتركها فتجب التوبه من هذا العصيان أيضا و هكذا فيلزم التسلسل فهل يمكن الالتزام بأن المرتكب لذنب اذا لم يتب منه يكون لازمه صدور

معاصى عنه بلا نهايه؟ كلا أَلَا أن يقال بأن هذا الاشكال انه يلزم لو قلنا بالوجوب الفورى و أما لو لم نقل بالفوريه فلا يلزم هذا المحذور.

الجهه الثانيه: فيما يتحقق به التوبه:

ذكر السيد فى العروه: «ان حقيقتها: الندم و هو من الأمور القليه».

أقول: المراجعه بكلام أهل اللغه تفيد ان التوبه عباره عن الرجوع قال فى مجمع البحرين: «التوب و التوبه، الرجوع من الذنوب و فى اصطلاح أهل العلم: الندم على الذنب لكونه ذنباً».

و على ذلك فاذا ندم من الذنب يصدق انه رجع الى الله تعالى فينطبق عليه التائب و على فعله التوبه.

و أفاد سيد المستمسك: ان التوبه اليه تعالى معناه الرجوع اليه الا انه لما امتنع الرجوع الحقيقى، كان المراد منها الرجوع الادعائى الحاصل بالندم فكان العبد بفعل الذنب ذاهب عن الله تعالى و منصرف عنه فاذا التفت الى ما يترتب على فعله من الخسران و الهلاك فندم عليه فقد رجع الى الله تعالى.

و فيه: انه لا وجه لحمل الرجوع اليه تعالى بالرجوع الادعائى، فان الرجوع يكون بحسب الموارد فتاره يكون الرجوع

محسوسا، و ذلك فيما اذا كان المرجع محسوسا، و مشاهدا و أخرى يكون الرجوع غير محسوس كالرجوع اليه تعالى فيصدق في التوبه الرجوع حقيقه، و يدل على ما ذكرناه بعض الروايات

منها ما رواه على الجهضمي عن أبي جعفر عليه السلام قال: كفى بالندم توبه(١) و دلالتها تامه ألا انها ضعيفه سندا بالجهضمي.

و منها ما رواه الصدوق قال: من ألقا رسول الله صلى الله عليه و آله: الندامه توبه(٢) الكلام فيها هو الكلام فانها مرسله.

و منها ما رواه أبان بن تغلب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ما من عبد أذنب ذنبا فندم عليه ألا غفر الله له قبل أن يستغفر(٣) و هذه الروايه ضعيفه بعلى بن الحسين الدقاق.

و منها ما رواه أبو حمزه الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال على بن الحسين عليه السلام: أربع من كنّ فيه كمل إيمانه و محصت عنه ذنوبه: من و في لله بما جعل على نفسه

١- الوسائل الباب ٨٣ من أبواب جهاد النفس، ح: ٦

٢- الوسائل الباب ٨٣ من أبواب جهاد النفس، ح: ٥

٣- الوسائل الباب ٨٣ من أبواب جهاد النفس، ح: ٤

للناس و صدق لسانه مع الناس و استحبي من كل قبيح عند الله و عند الناس و يحسن خلقه مع أهله (١) و هذه الروايه تامه سندا و لكن لا دلالة فيها على المدعى.

و منها ما رواه ابن أبي عمير (٢) و دلالتها أيضا تامه.

فتحصل ان حقيقه التوبه هو الندم و الرجوع اليه سبحانه.

الجهه الثالثه: هل يعتبر فيها الاستغفار باللسان أم لا؟

الظاهر عدم اعتباره فيها. و استدل ببعض الروايات على اعتباره فيها.

منها ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن آباءه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لكل داء دواء، و دواء الذنوب الاستغفار (٣) و دلالة الروايه على المدعى تامه إلا انها ضعيفه بالنوفلى.

و منها ما رواه أحمد بن محمد بن خالد عن عدّه من أصحابنا رفعوه قالوا: قال: لكل شىء دواء، و دواء الذنوب الاستغفار (٤) و هذه الروايه مرفوعه لا اعتبار بها.

١- الوسائل الباب ٨٣ من أبواب جهاد النفس، ح: ٧

٢- راجع صفحه: ٢٦

٣- الوسائل الباب ٨٥ من أبواب جهاد النفس، ح: ١١

٤- الوسائل الباب ٨٥ من أبواب جهاد النفس، ح: ٣

و منها ما رواه عبد الله بن محمد الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله و الاستغفار لكم حصنين حصينين من العذاب فمضى أكبر الحصينين و بقى الاستغفار فأكثرنا منه، فانه ممحاه للذنوب، قال الله عزّ و جلّ: «وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَ أَنْتَ فِيهِمْ وَ مَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَ هُمْ يَسْتَعْفِرُونَ» (١) و هذه الروايه ضعيفه بموسى بن جعفر.

فانقدح مما ذكرنا انه لا- دليل معتبر على اشتراط الاستغفار باللسان فى التوبه بل يمكن لنا أن نقول: بتغاير الاستغفار و التوبه و عليه شواهد من القرآن و الحديث، منها قوله تعالى: «وَ يَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» (٢) فانه دال بقريته التقابل على تباين الاستغفار و التوبه.

و أما السنه فقول الصادق عليه السلام: و التوبه و ضدها الاصرار و الاستغفار و ضده الاغترار (٣) و لكن الروايه ضعيفه بعلى بن حديد، فانه دال على ما ذكرناه من المغايره.

و منها قول السجّاد عليه السلام فى مناجات التائبين:

١- الوسائل الباب ٨٥ من أبواب جهاد النفس، ح: ١٢

٢- سوره هود، آيه: ٥

٣- اصول الكافى، جلد ١، صفحه: ٢٢، حديث ١٤

الهي ان كان الندم على الذنب توبه فاني و عزتك من النادمين، و ان كان الاستغفار من الخطيئه حطه فاني لك من المستغفرين(١) بل تدل على المغايره صيغه الاستغفار:

فان الظاهر ان المعطوف و المعطوف عليه مغايران، بل لنا أن نقول: بتغايرهما بحسب المفهوم فان الاستغفار استفعال بمعنى طلب الغفران من الله تعالى و التوبه هي الرجوع و الندم.

نعم يمكن ثبوت اشتراط التوبه بالتلفظ بهذه الصيغه لكن لا دليل على الاشتراط كما بيناه فلا يجب بل تحقق التوبه بلا تلفظ بها.

الجهه الرابعه: في انه هل مجرد التلفظ بهذه الصيغه يكون مؤثرا بدون أن يكون نادما قلبا أم لا؟

الظاهر هو الثاني لعدم الدليل عليه، اذ ما دام لا يحصل الرجوع و لا يتحقق الندم لا تحقق التوبه فلا اثر لمجرد الصيغه، و هل يكون بابرز اللفظ بلا ندم قلبي كاذبا أم لا؟ الحق انه لا يكون بذلك كاذبا، لأنه لا يكون مخبرا بخبر بل قوله: استغفر الله ربي و أتوب اليه، إنشاء و الانشاء ليس فيه صدق و لا كذب.

الجهه الخامسه: هل يشترط فيها العزم على ترك العود أم لا؟

نقل هذا عن الأكثر و عن ظاهر المجلسى فى البحار المفروغيه. و ذكر الشيخ الأعظم الأنصارى قدس سره فى رساله العداله: بأن الأقوى انه ان كان المراد بالعزم القصد الذى لا يتحقق إلا بعد الوثوق بحصول ما عزم عليه فاعتباره مما لا دليل عليه و انه يستلزم امتناع التوبه ممن لا يثق من نفسه بترك المعصيه عند الابتلاء بها و ان أريد تحقق ارادته بعدم عوده الى المعصيه و ان لم يثق بحصول مراده فهو مما لا ينفك عن الندم.

و الحق أن يقال: ان التوبه تحقق بالرجوع و الرجوع يحصل بالندم كما نص عليه فى الروايات المتقدمه، و ما يمكن أن يستدل على اشتراط ذلك فى التوبه روايات:

منها ما رواه محمد بن الحسين الرضى فى نهج البلاغه عن أمير المؤمنين عليه السلام، ان قائلاً قال بحضرتة: أستغفر الله، فقال: ثكلتك أمك أ تدرى ما الاستغفار؟ الاستغفار درجه العليين و هو اسم واقع على سته معان:

أولها: الندم، على ما مضى.

و الثانى: العزم على ترك العود اليه أبداً.

و الثالث: أن تؤدى الى المخلوقين حقوقهم حتى تلقى الله عز و جل أملس ليس عليك تبعه.

و الرابع: أن تعهد الى كل فريضه عليك ضيعتها

فتوى حَقَّها.

و الخامس: أن تعمد الى اللحم الذى نبت على السحت فتذيبه بالأحزان حتى يلحق الجلد بالعظم و ينشو بينهما لحم جديد.

و السادس: أن تذيب الجسم ألم الطاعه كما أذقته حلاوه المعصيه، فعند ذلك تقول: أستغفر الله(١) و الروايه ضعيفه سندا بالارسال، أضف اليه انه لا يمكن الالتزام بمضمونها، فان هذه المرتبه مخصوصه بالأوحدى من الناس. فان المستفاد من هذه النصوص ان التوبه النصوح عباره عن توبه لا يعود التائب فى الذنب.

و ما روى: ان التوبه النصوح هو أن يتوب الرجل من ذنب و ينوى أن لا يعود اليه أبدا(٢).

فانقدح ان العزم على ترك العود لا يعتبر فى التوبه إلا فى قسم خاص منها، و هو توبه النصوح، و الكلام فى مطلق التوبه.

الجهه السادسه: هل وجوب التوبه- على القول به- فورى أم لا؟

و الحق فى المقام هو التفصيل بين أن يكون مستند

١- الوسائل الباب ٨٧ من أبواب جهاد النفس، ح: ٤

٢- الوسائل الباب ٨٧ من أبواب جهاد النفس، ح: ٣

الوجوب ارشاد العقل فوجوبها فوري، بتقريب انه يمكن الفوت و عدم امكان الجبران و بمقتضى دفع الضرر المحتمل يجب المبادرة اليها، و قد حكى عن لقمان قال لابنه: يا بني لا تؤخر التوبه، فان الموت يأتى بغته. و بين أن يكون المستند الآيات أو الروايات فلا يكون فورياً، فقد ثبت فى محله ان الأمر لا يكون ظاهراً فى الفور، كما ان مقتضى الأصل العملى على عدم الفوريه مضافا الى انه لو كان واجبا فورياً يلزم أن يكون تارك التوبه فى معصيه دائماً فى الآتات، و لا يلتزم أحد بذلك.

الجهه السابعه: هل التوبه تختص بالكبائر أم يعم الصغائر؟

أقول: مرتكب الصغيره اما أن لا- يكون مصرًا و يجتنب الكبائر فلا- تجب التوبه عليه، لأن ارتكاب الصغيره مع اجتناب الكبيره يكون كالعدم، قال الله تعالى: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا» (١).

و عليه لا تجب التوبه عقلا و لا شرعا، أما عقلا فلا منه من العقاب بصريح الكتاب، و أما شرعا: فلأن الأمر بالتوبه بلحاظ ان العبد يخرج عن معرضيه العذاب، و هذا حاصل

بدون التوبه، و لكن الاشكال كل الاشكال فى تحقق فرد فى العالم- غير من خرج بالدليل- يكون مجتنباً للكبيره، طول حياته.
و أما اذا كان مصرّاً أو لا يجتنب الكبائر، فتجب عليه التوبه لأنه مذنب و عاصى، فلا بدّ من التوبه فالحق أن يقال بأنه لا فرق فى وجوب التوبه بين الصغيره و الكبيره.

الجهه الثامنه: هل يجوز التبعض فى التوبه، بأن يتوب من بعض الذنوب دون بعض أم لا؟

الظاهر جوازه و نقل عن أبى هاشم عدم جوازه، لأنه كاشف عن عدم الندامه، فمن يرتكب بعض المعاصى و يتوب عن بعضها لا يكون نادماً واقعاً.

و هذا الكلام لا يرجع الى محصل لأن الميولات و الشهوات مختلفه، فقد يكون انسان تائباً عن بعض المعاصى لعدم تمايله فيه و يرتكب آخر لتمايله فيه فالنتيجه انا لا نرى تلازماً بين التوبه من ذنب و عدمها من ذنب آخر.

الجهه التاسعه: اذا تذكّر التائب المعصيه لا تجب عليه التوبه ثانياً و ثالثاً و هكذا،

لأن التوبه قد تحققت و كذلك اذا تردد فى العود الى المعصيه و عدمه لعدم صدور معصيه منه كى يحتاج الى التوبه، اللهم ألا أن يدخل فى عنوان التجرى، و لا فرق فيه من هذه الناحيه بين المرتكب

الجهه العاشره: هل يلزم أن تكون التوبه تفصيلا،

بمعنى أن يتذكر جميع المعاصى و يندم عن كل واحد على حده أم تكفى اجمالا؟ الحق عدم وجوب كونها تفصيلا، لعدم الدليل.

الجهه الحادى عشره: [فى أقسام التوبه]

انه قد قسموا التوبه الى توبه العوام، و هى: التوبه عن الذنوب بالجوارح، و الى توبه الخواص، و هى: التوبه عن رذائل الصفات التى هى المبدأ للذنوب بالجوارح، و الى توبه خاص الخاص، و هى التوبه عما لا ينبغى أن يفعل أو يترك و الى توبه أخص خاص الخاص، و هى التوبه عن التوجه بغير الحق، و هل هذا الأخير هو الذى كان (صلى الله عليه و آله و سلم) يستغفر الله منه فى كل يوم سبعين مره على ما نقلوا؟ و الله العالم.

ص: ٧١

رساله فى القاعده المعروفه ب: (لا ضرر و لا ضرار

اشاره

رساله فى القاعده المعروفه ب: (لا ضرر و لا ضرر)

و ينبغي أن يقع الكلام فيها من جهات، و ان لم يعنون بعضها فى ما رأينا من كتب الأصحاب.

الجهه الأولى: فى تحقيق معنى الضرر و الضرار.

أما الضرر:

ف قيل أنّ تقابله مع النفع هو تقابل العدم و الملكة (١)، و قيل: تقابل ايجاب و سلب، و لكن الحق أن تقابله مع النفع هو تقابل الضدين الذين لهما ثالث، و يوضح ذلك بمراجعته العرف: فإنّ الانسان قد يرد عليه ضرر، كما اذا خسر التاجر فى تجارته و قد يحصل له نفع كما اذا ربح التاجر فى تجارته، و قد لا يكون لا هذا و لا ذاك، كما اذا لم يربح التاجر فى تجارته و لم يخسر، و بعبارة أخرى: المتفاهم

عرفا من الضرر، هو: أن الضرر عبارته عن النقص عن المرتبه التي ينبغي أن يكون عليها الموضوع، فالمتحصّل ممّا ذكر أن الضرر ضد النفع، و يستعمل بصيغته المجرد فيقال: الأكل يضرّ المريض، و بصيغته المزيد فيه، فيقال: أضرّ الأكل بزيد غايه الأمر أنه اذا استعمل بصيغته افعال يتعلّق بمفعوله بحرف الجارّ.

و أما الضرار:

ف قيل في تفسير معناه معان مختلفه، منها ما أفاده في الكفايه: «أن الأظهر أن يكون بمعنى الضرر»^(١) لكن الظاهر ان معناه هو الاضرار عنادا و قصدا، أشرب فيه معنى السعى في ايصال الضرر على غير المضار أى لو كان الاضرار بداعى ايقاعه في الضرر يقال انه مضارّ، و يشهد لما قلنا تتبع موارد استعماله مثل قوله تعالى: «وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا»^(٢)، و قوله تعالى: «وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا»^(٣) و قوله تعالى: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّتِهِ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّتِهِ مِنَ اللَّهِ»^(٤)، و قوله تعالى: «وَلَا تُضَارُّوهُمْ لِنَصِيَّتِهِ»^(٥)، و قوله عليه السلام في خبر زرارته

١- كفايه الأصول، جلد ٢، صفحه: ٢٦٦

٢- سوره التوبه، آيه: ١٠٨

٣- سوره البقره، آيه: ٢٣١

٤- سوره النساء، آيه: ١٢

٥- سوره الطلاق، آيه: ٧

الآتي: «انك رجل مضار»^(١) و ممّا يدلّ على ما ذكرناه بوضوح عدم استعماله الّا في ذى العقل فاني ما وقفت الى الآن على استعماله في غيره.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه أن الضرر و الضرار ضدّ ان للنفع، و لكن أشرب في الأخير معنى السعى في ايصال الضرر و كونه عن قصد.

و لا يخفى: أن كون الضرار مصدر باب المفاعله لا يضرّ بما ذكرناه لأن باب المفاعله كثيرا ما يستعمل في الفعل غير القائم بالطرفين، و يتّضح ذلك بمراجعته موارد استعمال أفعال باب المفاعله.

الجهه الثانيه: في أنه هل الاضرار بالغير حرام تكليفا أم لا؟

اشاره

و اقامه الدليل على ذلك و هذه الجهه غير معنونه في كلام القوم على ما رأينا،

فما يمكن أن يستدلّ بها للحرمه أمور:

الأول: الآيات.

فمنها قوله تعالى: «لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَ لا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ»^(٢) فقد دلّت الآيه الشريفه على حرمه اضرار

١- وسائل الشيعه، باب ١٢ من أبواب احياء الموات ح ١٤

٢- سوره البقره، آيه: ٢٣١

الوالده بولدها، و اضرار الوالد (مولود له) بولده اذا وقع بينهما تنازع و تشاجر.

و فيه: أن هذه الآيه داله على الحرمة فى مورد خاص و قد صرّح بذلك فى بعض الروايات المعتبره باب ٧٢ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١ وسائل الشيعه، و لا وجه للتعدى عن موردها فلتتزم بحرمة اضرار الوالده و الوالد بولدهما، و المدعى فى المقام عام.

و منها قوله تعالى: «وَ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِدْ كَوْهِنًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَ لَا تُمْسِدْ كَوْهِنًا ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا» (١).

تقريب الاستدلال بها أنها دلت على حرمة الامساک لأجل الضرر بهن.

و يرد عليه ما أوردناه على سابقه.

و منها قوله تعالى: «وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَ لَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَ لَا شَهِيدٌ وَ إِن تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ» (٢).

تقريب الاستدلال: أن الآيه الكريمة دلت على حرمة اضرار الكاتب و الشهيد بغيرهما و اتصافها بالفسق لو فعلا ذلك.

١- سورة البقره، آيه: ٢٣٣

٢- سورة البقره، آيه: ٢٨٣

و فيه ما ذكر في سابقه.

و منها قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَ لَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ ذَيْنِ غَيْرِ مُضَارٍّ» (١).

فقد دلت الآيه الشريفه على حرمه الاضرار بالورثه الناشى من وصيه الرجل أو المرأه.

و فيه ما ذكرناه فيما تقدم فان الآيه ناظره الى حكم الوصيه و كونها حراما و غير نافذه اذا كان فيها ضررا على الوارث.

و منها قوله تعالى: «أَسِيكُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَيَكُنْتُمْ مِنْ وُجُوْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِيَتَضَيَّقُوا عَلَيْهِنَّ» (٢). فقد دلت الآيه على حرمه الاضرار بالمطلقات للتضييق عليهن.

و فيه ما ذكرنا من أن الآيه دالّه على الحرمة فى مورد خاصّ فلا-وجه للتعدى عنها فتحصل ممّا ذكرناه ان الآيات لا دلالة فيها على المدعى بنحو العموم بل تفى لإثبات الحرمة فى موارد خاص و التعدى عنها خلاف القاعده.

١- سورة النساء، آيه: ١٢

٢- سورة الطلاق، آيه: ٦

الثاني: الروايات:

فمنها ما رواه محمد بن علي بن محبوب قال: كتب رجل الى الفقيه عليه السلام: رجل كانت له قناه في قريه، فأراد رجل أن يحفر قناه أخرى فوقه الى قريه له كم يكون بينهما في البعد حتى لا تضمر إحداهما بالأخرى في الأرض اذا كانت صلبه أو رخوه فوقه عليه السلام: «علي حسب أن لا تضمر احديها بالأخرى إن شاء الله»^(١).

و هذه الروايه داله على المدعى و تامه سندا، أما سندا فلأن سندی الشيخ و الصدوق الى ابن محبوب معتبر في بعض الطرق، و أما الدلاله فلأن حرمه الاضرار بالناس كانت مفروغا عنها عند السائل، و انما يسئل عن مقدار ما بين القنطين في الأرض الصلبه و الرخوه لدفع الضرر المحرم المعلوم عنده، فأجابه عليه السلام: حسب ما كان مرتكزا في ذهنه و بين مقدار المسافه بين القنطين و أحاله بما لا يراه العرف ضررا، و هذا الذي ذكرناه يفهم العرف من الروايه بلا شبهه، و لا تكون الروايه مخصوصه بمورد خاص و ان كان صدورها في مورد خاص، و لكن مع ذلك في النفس منها شيء.

و منها ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن

١- وسائل الشيعة باب ١٤ من أبواب احياء الموات ح ١

محمد بن الحسين، و رواه الشيخ باسناده عن محمد بن علي ابن محبوب قال: كتبت الى أبي محمد عليه السلام: رجل كانت له رحي على نهر قريه و القرية لرجل فأراد صاحب القرية أن يسوق الى قريته الماء في غير هذا النهر و يعطل هذه الرحي أله ذلك أم لا؟ فوقع عليه السلام: يتقى الله و يعمل في ذلك بالمعروف و لا يضر أخاه المؤمن(١) و هذه الروايه أيضا تامه سندا و دلالة فانه عليه السلام نهى عن اضراره أخاه المؤمن و النهى يدل على الحرمة.

نعم الروايه مخصوصه بما اذا كان المضارّ به الشيعة على ما يستفاد من لفظه (أخاه المؤمن).

و منها ما رواه عقبه بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى جبلا فشقّ فيه قناه فذهب الآخر بماء قناه الأول، قال: فقال: يتقاسمان (يتقاسيان) بحقائب البئر ليله ليله فينظر ائتهما أضرت بصاحبتهما، فان رأيت الأخيره أضرت بالأولى فلتعود(٢).

و هذه الروايه تامه دلالة، فان الامام عليه السلام أمر بسدّ الأخيره اذا أضرت بالأولى، فلو لم يكن الاضرار حراما فما كان لأمره عليه السلام باعوار الأول وجه فالاضرار بمقتضى

١- وسائل الشيعة باب ١٥ من أبواب احياء الموات ح ١

٢- وسائل الشيعة باب ١٦ من أبواب احياء الموات ح ١ و ٢

هذه الروايه أيضا حرام الّا انها مخدوشه سندا، فان فيه محمد بن عبد الله بن هلال، و هو غير موجود فى كلمات أصحاب الرجال المعتر توثيقهم مضافا الى عقبه بن خالد فانه أيضا لم يوثق، و سند الصدوق الى عقبه خالد أيضا ضعيف بمحمد بن عبد الله بن هلال، على ما فى مجمع الرجال ج ٤ صفحه ١٤٣ نقلا عن الفهرست للشيخ الطائفة قدس سرّه، و كذا نقل الاستاذ دام ظله عن الفهرست أيضا، و لكن فيما عندى من النسخه ليس عقبه بن خالد، و لا طريقه اليه فافهم و اغتتم.

و منها ما رواه طلحه بن زيد، عن أبى عبد الله عليه- السلام قال: ان الجارّ كالنفس غير مضارّ و لا آثم(١).

و هذه الروايه مخدوشه سندا و دلالة، أما سندا: فلأن طلحه بن زيد لم يوثق، و غايه ما قيل فى حقّه هو ما قاله الشيخ: «له كتاب و هو عامى المذهب الّا انّ كتابه معتمد»(٢).

و هذا كما ترى لا دلالة فيه على توثيق الرجل، و لعلّ اعتماده قدس سرّه على كتابه كان لجهات اجتهادى غير مفيد

١- وسائل الشيعة باب ١٢ من أبواب احياء الموات ح ٢

٢- الفهرست، ٣٦٨ صفحه: ١٧٣

لنا.

و أما دلالة فلأن الامام عليه السلام (على فرض صحته الروايه) يشير الى ما ينبغى أن يكون المؤمن عليه بالنسبه الى جاره فى الواقع و الخارج، و أين هذا من المدعى؟

و منها ما رواه الفضل بن الحسن الطبرسى فى مجمع البيان قال: جاء فى الحديث ان الضرر فى الوصيه من الكبائر (١).

و فيه انها مرسله فلا اعتبار بها مضافا الى أنها خاصه بموردها فلا يجوز التعدى عن موردها.

و منها ما رواه فى عقاب الأعمال (٢).

و فيه انها ضعيفه سندا بميسره بن عبد الله و دلالة لأنها مختصه بمورد خاص.

و منها ما رواه الحسن بن زياد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا- ينبغى للرجل أن يطلق امرأته ثم يراجعها و ليس له فيها حاجه ثم يطلقها فهذا الضرر الذى نهى الله عزّ و جلّ عنه (٣).

١- وسائل الشيعه باب ٨ من أبواب أحكام الوصيه، حديث ٤

٢- ثواب الأعمال، صفحہ: ٣٣٠

٣- وسائل الشيعه باب ٢٤ من أبواب العدد، حديث ١

و هذه الروايه و ان كانت متينه سندا الا انها مخدوشه دلالة فانها وردت فى مورد خاص و أشير فيها الى الآيه الشريفه التى ذكرت فى سورة الطلاق(١).

و منها ما رواه هارون بن حمزه الغنوى عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل يشهد بعيرا مريضا و هو يباع فاشتره رجل بعشره دراهم و أشرك فيه رجلا بدرهمين بالرأس و الجلد فقضى ان البعير برئ فبلغ ثمنه (ثمانيه خ ل) دنانير؟ قال:

فقال: لصاحب الدرهمين خمس ما بلغ فان قال أريد الرأس و الجلد فليس له ذلك هذا الضرار(٢).

و هذه الروايه و ان كانت تامه دلالة كما لا يخفى، فان الامام عليه السلام طبق الكبرى المفروغه عنها أعنى حرمة الاضرار على الصغرى إلا انها ضعيفه سندا بيزيد بن اسحاق شعر فانه لم يوثق.

الثالث: مما يمكن أن يستدل به الاجماع.

و فيه ما مرّ غير مرّه، و لا وجه للإعاده.

الرابع: العقل.

فيه ما ذكرناه فى بعض أبحاثنا ان العقل لا يكون

١- سورة الطلاق، آيه: ٦

٢- وسائل الشيعة باب ٢٢ من أبواب بيع الحيوان، حديث: ١

دليلاً شرعياً، و التفصيل في محلّه.

فتحصل من جميع ما ذكرناه ان ما استدللّ به للمدّعى غير واف له بنحو العموم.

نعم يستفاد من مجموع الآيات و الروايات ما يطمئنّ به النفس في الجملة، و الذى يسهل الخطب أنّ حرمة الاضرار بالغير من المسلّمات فيما بينهم.

و يمكن أن يقال: في الاستدلال على الحرمة ان الاضرار اما راجع الى تصرّف في مال أو عرض و كلاهما حرام فحرمة الاضرار بالغير في الجملة مسلم و لكن في بعض الموارد يشكل الحكم بالحرمة فلا بدّ من التوقّف.

الجهه الثالثه: في الفحص عن الأحاديث التي وقعت فيها لفظه: (لا ضرر و لا ضرار) متنا و سندا و دلالة:

فمن الأخبار: ما رواه أبو عبيده الحذاء، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: كان لسمره بن جندب (الى أن قال):

ما أراك يا سمره ألاً مضاراً اذهب يا فلان فاقطعها (فاقلعها) و اضرب بها وجهه(١).

و هذه الروايه مخدوشه سندا بالحسن الصيقل، فانه

لم يوثق و دلالة فان غايه ما يستفاد منها ان الاضرار بالغير حرام، و اما كون الحكم الضررى مرفوعا فى الشرع المقدس فى جميع الموارد كما هو مدعى القوم فلا دلالة فيها.

و منها ما رواه زراره عن أبى جعفر انه قال (الى أن قال): فقال له رسول الله صلى الله عليه و آله: انك رجل مضارّ و لا ضرر و لا ضرار على مؤمن (١).

و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن خالد فانه و ان وثقه الشيخ فى رجاله بقوله: «ثقه» (٢) ألا ان النجاشى ضعفه فقال: «كان محمد ضعيفا فى الحديث» (٣) فيتعارضان، و النتيجة عدم ثبوت الوثاقه، هذا مضافا الى ارسال الروايه (عن بعض أصحابنا).

و منها ما رواه عقبه بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قضى رسول الله (ص) بين أهل المدينة الى أن قال:

فقال: لا ضرر و لا ضرار (٤).

و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن عبد الله بن هلال و عقبه

١- وسائل الشيعه، باب ١٢ من أبواب احياء الموات ح ١٤

٢- مجمع الرجال، جلد ٥، صفحه: ٢٠٥

٣- مجمع الرجال، جلد ٥، صفحه: ٢٠٦

٤- وسائل الشيعه، باب ٧ من أبواب احياء الموات ح ٢

ابن خالد.

و منها ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن عقبه بن خالد، و رواه الشيخ باسناده عن محمد بن يحيى أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بالشفعة بين الشركاء فى الأرضين و المساكن، و قال: لا ضرر و لا ضرار(١).

و هذه الرواية ضعيفه بمحمد بن عبد الله بن هلال و عقبه بن خالد.

و منها ما رواه الصدوق مرسلا قال: و قال عليه السلام:

لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام(٢).

قال سيدنا الأستاذ دام ظلّه فى احدى الدورات:

و القول بأن روايه الفقيه مرسله لم يعلم انجبارها لاحتمال أن يكون عمل الأصحاب بغيرها من الروايات فلم تثبت كلمه فى الإسلام.

مدفوع بأن الارسال انما يكون فيما اذا كان التعبير بلفظ روى و نحوه، و أما اذا كان بلفظ قال النبىّ (ص) مثلا كما

١- وسائل الشيعة باب ٥ من أبواب الشفعة حديث: ١، ٢

٢- وسائل الشيعة باب ١٤ من أبواب موانع الارث ح: ١٠

فى ما نحن فىه فالظاهر كون الروايه ثابتة عند الراوى، و الّا فلا يجوز له الاخبار البتّى بقوله: قال: فتعبير الصدوق (ره) فى الفقيه بقوله قال النبىّ صلى الله عليه و آله يدل على انه ثبت عنده صدور هذا القول منه صلى الله عليه و آله بطريق صحيح، و الّا لم يعبر بمثل هذا التعبير فيعامل مع هذا النحو من المراسيل معاملة المسانيد.

هذا ما ذكره فى دوره السابقه و قال فى دوره اللاحقه: «لكن الانصاف عدم حجيه مثل هذه المرسله أيضا لأن غايه ما يدلّ عليه هذا النحو من التعبير صحّه الخبر عند الصدوق، و أما صحّته عندنا فلم يثبت، لاختلاف المباني فى حجيه الخبر...» (١).

أقول: و يرد عليه انه لو كان الأمر كما أفاده فما الوجه فى الاستناد الى توثيقات الشيخ و النجاشى و أضرابهما فان قول الصدوق: قال النبىّ صلى الله عليه و آله كذا و كذا، اخبار عمّا قاله (ص) و قول الشيخ و النجاشى و أضرابهما:

فلان ثقّه أيضا اخبار و كما ان الصدوق لم يذكر الواسطه بينه و بين النبىّ (ص) كذلك الشيخ و النجاشى لم يذكر الواسطه بينهما و بين من وثّقه، فهذا اخبار و ذاك أيضا اخبار،

فما الفرق بين قول الصدوق و بين قول الشيخ اذ الفاصل الزمانى بين زمان الشيخ و زمان ابن بكير مثلا طويل، فمن الممكن ان طريق الشيخ الموجب لاطلاعه على وثاقه ابن بكير لا يكون معتبرا عندنا و الحال ان ديدن الاستاذ الاعتماد على هذه التوثيقات. و غايه ما يمكن أن يقال هناك انه من الممكن ان الشيخ مثلا- أطمع على وثاقه الرجل بواسطه نقل كابر عن كابر و ثقه عن ثقه (١).

و لكن هذا المقدار لا يرفع احتمال كون الاخبار بالوثاقه صادرا عن اجتهاد، و ان يرفع فليكن المقام كذلك.

و بعباره أخرى ان قيل فى مقام الاستدلال لحججه التوثيقات بأنه من الممكن ان الشيخ مثلا اطلع على وثاقه الرجل بواسطه نقل كابر عن كابر.

يقال له اذا كان هذا الاحتمال كافيا فهذا بعينه موجود فى مراسيل الصدوق و ان لم يكن كافيا فلا طريق لنا الى الاطلاع على وثاقه رجال الحديث، و بالنتيجه ينسَد باب العلمى (نستجير بالله).

هذا، و لكننا مع ذلك لا نعمل بمراسيل الصدوق،

و نعمل بتوثيقات الشيخ و النجاشى و أمثالهما و نفرق بين المقامين بأن العمده فى حجّيه الخبر هى سيره العقلاء و المراجعة بديدهم تشهد انهم يترتبون الآثار على خبر الثقة ما لم يعلم انه نشأ من الحدس و لم يحرز انه خلاف ما أخبر به، و لذا اذا أخبر الثقة عن شىء يترتبون على اخباره الآثار بلا سؤال عن منشأه و انه هل صدر عن حسّ او حدس و بلا تجسس عن عقيدته و رأيه، و لو كان اختلاف الفقيه فى المباني موجبا للتوقف عن العمل لكان اللازم ان الثقة اذا أخبر بأمر نسأل: من انه بأى طريق علمت ذلك و أى مسلك تسلك و الحال انه ليس الأمر كذلك بمراجعته ديدين العقلاء، و لو كان العمل بقول الثقة مشروطا بهذا الشرط لاختل النظام اذ فى كل خبر لا بدّ من عدّه أسئله و هذا العرف بابك و هؤلاء العقلاء عن قبالك و هذه السيره أمضاها الشارع بهذا النحو فاذا أخبر الشيخ بأن فلانا ثقة و احتملنا وجدانا كونه أخبر عن حسّ و لو من جهه نقل كابر عن كابر و ثقته عن ثقته نعمل به لقيام السيره على العمل بمثل هذا، و أما عدم العمل بمراسيل الصدوق فلما منع آخر و هو انه اذا روى مرسلا و لم يروها غيره مع اهتمام الأصحاب و حرصهم بذكر الأخبار و تدوينها، نعلم أنّ تيقّنه بوروده عنهم عليهم السلام كان عن اجتهاد و حدس و الّا لم يروها غير الصدوق و لم رواها الصدوق مرسلا مع

ان من عادته أن يروى مسندا و احتمال عدم عثور غيره عليها مدفوع بما ذكرناه من شدّه اهتمامهم و حرصهم بتدوين الأخبار، و ان شئت عبّر بأن دليل حجّيه خبر الثقة هو سيره العقلاء و هم فى مثل هذه الموارد لا يرتبون الأثر على خبره.

ان قلت: اذا كان الأمر كما ذكرت فلم يقول الصدوق:

قال النَّبِيُّ بنحو البت؟

قلت: لأنه تيقّن بصدوره عنه (ص) فلا يرد ايراد الفسق.

فتحصل ان هذه الروايه أيضا غير قابله للاعتماد عليها من جهه ارسالها.

و منها ما رواه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: ان سمره بن جندب كان له عذق فى حائط لرجل من الأنصار و كان منزل الأنصارى بباب البستان فكان يمرّ به الى نخلته و لا يستأذن فكلمه الأنصارى أن يستأذن اذا جاء فأبى سمره فلمّا تأبى جاء الأنصارى الى رسول الله صلى الله عليه و آله فشكا اليه و خبره الخبر فأرسل اليه رسول الله صلى الله عليه و آله و خبره بقول الأنصارى و ما شكاه و قال: اذا أردت الدخول فاستأذن فأبى فلمّا أبى ساومه حتى بلغ به من الثمن ما شاء الله فأبى أن يبيع فقال: لك بها عذق يمدّ لك فى الجنّه فأبى أن يقبل، فقال رسول الله (ص) للأنصارى: اذهب فاقلعها

وارم بها اليه فانه لا ضرر ولا ضرار(١).

و هذه الروايه ضعيفه بسند الكليني فان فيه محمد بن خالد و قد مرّ كلمتنا حوله و لكنها صحيحه بسند الصدوق الى ابن بكير فان سنده اليه صحيحه(٢).

هذه جمله من الروايات المذكوره فيها لفظه «لا ضرر و لا ضرار» و لا يتجاوز عددها الى الآن عن سته و الصحيحه منها واحده و هي الأخيره و مع ذلك فقد ادعى تواترها أو استفاضتها جمع من الأعلام(٣) و ادعاء التواتر بهذا المقدار خصوصا مع مضي قرون اثباته على مدعيه و دونه خرط العتاد و لذلك تأمل فيه بعض الأعظم قدس سرّه(٤) و أما الاستفاضه

١- وسائل الشيعه باب ١٢ من أبواب احياء الموات ح ٣

٢- وسائل الشيعه ج ١٩، صفحه: ٣٧٧: ١٧٦

٣- الشيخ الأعظم فى الرسائل صفحه: ٣١٣ و فى رساله المعموله بها فى قاعده لا ضرر المطبوعه فى آخر المكاسب ص ٣٧٢ حكاه فيهما عن فخر الدين و أمضاه و المحقق الخراسانى فى الكفايه ج ٢ ص ٢٦٦ و النراقى فى العوائد حكاه عن فخر الدين و لم يردّ عليه و سيدنا الأستاذ فى مصباح الأصول ج ٢ ص ٥١٨ و بعض المعاصرين فى القواعد الفقهيّه ج ١ ص ١٧٧ فانه سلّم تواتره.

٤- السيد الحكيم فى حقائق الأصول ج ٢ ص ٣٧٥

على فرض تحقّقها أيضا فلا- أثر لها ما دام لم يتحقّق العلم أو الاطمينان و لكن فى روايه زراره غنى و كفايه فليكن البحث فى الجبهه الآتية فى مفاد هذه الروايه.

الجبهه الرابعه من الكلام فى فقه الحديث و الأقوال فيه متفاوتة و الآراء مختلفه:

الأول: ما أفاده الشيخ الأعظم الأنصارى قدس سره و اختاره الأستاذ دام ظلّه:

«من ان المراد نفى الحكم الناشى من قبله الضرر فيكون الضرر عنوانا للحكم لكونه معلولا- له فى مقام الامتثال، فكل حكم موجب لوقوع العبد المطيع فى الضرر فهو مرتفع فى عالم التشريع و أما العبد العاصى فهو لا يتضرّر بجعل أى حكم من الأحكام لعدم امتثاله.

و بالجمله مفاد نفى الضرر فى عالم التشريع هو نفى الحكم الضررى كما ان مفاد نفى الحرج فى عالم التشريع هو نفى الحكم الحرجى ... فيكون الحديث الشريف دالّا على نفى جعل الحكم الضررى سواء كان الضرر ناشئا من نفى الحكم كلزوم البيع المشتمل على الغبن أو ناشئا من متعلّقه كالوضوء الموجب للضرر، فاللزوم مرتفع فى الأول و الوجوب فى الثانى (١) و خلاصه المدعى ان نفى الضرر معناه نفى الحكم

١- الرسائل، صفحه: ٣١٤ طبع رحمه الله، و مصباح الأصول، جلد ٢، صفحه: ٥٣٠

الضررى فى عالم التشريع كما ان نفى الحرج معناه نفى الحكم الحرجى فى عالم الشرع.

وقد أورد عليه فى بعض الكلمات المطبوعه: بأن النفى و الرفع راجعان الى التكوين و عالم التشريع و وعائه أمر اعتبارى فلا معنى لنى الضرر فى عالم الشرع.

و فيه انه خلاف الواقع فان الاعتبار واقعى قائم بنفس المعتبر.

نعم المعتبر بالفتح ليس أمر واقعى فعالم الشرع أمر واقعى، و نظيره عالم القانون فى الحكومات و بعباره أخرى ان الرفع التكوينى رفع عن الوعاء التكوينى و الرفع التشريعى رفع عن الوعاء التشريعى.

و لكن ىرد على الشيخ و الأستاذ أولا: بأن قياس المقام بلا حرج قياس مع الفارق فان أدله نفى الحرج قد ذكر فى بعضها كلمه فى الدين، كقوله تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»^(١) بخلاف المقام فانه لم يثبت لنا وصول كلمه فى الإسلام باعتراف الاستاذ دام ظلّه، فلا دليل على التقييد بهذا الذيل و التقييد خلاف الأصل.

و ثانيا: ان الحكم سبب للضرر فيكون الحكم ضروريا لا

نفس الضرر و اراده السبب من المسبب خلاف الظاهر و يحتاج الى قرينه.

ان قلت: صونا لكلام الحكيم عن اللغوئيه يحمل على خلاف الظاهر.

قلت: هذا فيما يكون الأمر منحصرًا فيه، و المقام ليس كذلك كما سيظهر إن شاء الله تعالى و العجب ان الأستاذ يعترف صريحا فى مقام الاشكال على صاحب الكفايه: بأنه يمكن اطلاق السبب و اراده المسبب منه و لكن اطلاق المسبب و اراده السبب منه خلاف الظاهر لا يصار اليه الا بالقرينه القطعيه (١) و الحال ان المقام كذلك.

الثانى: ما اختاره صاحب الكفايه و هو انه نفى للحكم بلسان نفى الموضوع

كقوله عليه السلام: (لأربابين الوالد و الولد) (٢) فيكون الوضوء الضررى غير واجب و الحكومه واقعيه، و الفرق بين هذا القول و سابقه ان الأمر الضررى مرفوع فى الشريعه فلو كان الضرر ناشئا من حكم العقل كموارد الاحتياط فلا يرتفع بهذا التقريب و بعباره أخرى فرق بين أن

١- مصباح الأصول، جلد ٢، صفحہ: ٥٢٨

٢- وسائل الشيعه باب ٧ من أبواب الربا حديث: ١ و فيه ليس بين الرجل و ولده ربا.

يقال: الحكم الناشى منه الضرر مرفوع و بين أن يقال: الأمر الضررى لا حكم له (١).

و يرد فيه: أوّلا: ان الفعل الموجب للضرر كالوضوء ليس ضررا بل ضررّيّا و بعبارة أخرى الفعل يكون سببا للضرر فلا يكون الضرر عنوانا للفعل، و اراده الفعل الذى هو ضررّي من لفظ الضرر و الضرار خلاف الظاهر لا يصار اليه إلا مع القرينه فمعنى رفع الضرر يكون رفع حكمه الثابت له و حكمه الحرمة فيكون مفاد الحديث رفع حرمة الاضرار بالغير.

نعم لو لم يكن لفظ الاضرار موجودا فى الحديث لكان لهذا البيان وجه، اذ ليس نفس الضرر له حكم فان متعلق الحكم الفعل، و المعنى المصدري لا الحاصل من المصدر الذى يعبر عنه باسم المصدر.

و ثانيا: ان الضرر بالنسبه الى الحكم المترتب عليه موضوع و مقتضى لترتبه عليه فكيف يعقل أن يكون مانعا عنه.

ان قلت: الربا مقتضى للحرمة فكيف يمكن أن يكون مانعا عنه؟

قلت: كونه بين الوالد و الولد يقتضى الارتفاع، و ان شئت قلت يخصّص دليل الحرمة بهذا المخصّص و لكن فى المقام يرجع الأمر الى التناقض.

نعم لو كان المنفى الفعل الضررى لكان هذا التقريب صحيحا كقوله: لأربابين الوالد و الولد فما يكون قابلا ليس واقعا فى الحديث و ما يكون واقعا فيه لا يعقل فيه هذا التقريب.

ان قلت: فما تقول فى فقرات حديث الرفع فان معنى قوله: «رفع الخطأ» نفى الحكم بلسان نفى الموضوع؟

قلت: ان تحقّق الخطأ قطعى فرفعه رفعى تشريعى و حيث انه لا يمكن رفع حكمه لأوله الى الخلف، فلا بدّ من الالتزام بأن المراد رفع حكم الفعل الناشى من الخطأ و يرتفع حكمه الثابت له بعنوانه الأولى و مع قطع النظر عن عروض عنوان الخطأ و كذلك النسيان أضف الى جميع ذلك ان تطبيق الامام الحديث على الموارد المخصوصه يوجب فهم المراد من الروايه ففى روايه صفوان بن يحيى و احمد بن محمد بن أبى نصر عن أبى الحسن عليه السلام فى الرجل يستكره على اليمين فحلف بالطلاق و العتاق و صدقه ما يملك أ يلزمه ذلك؟ فقال:

لا، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: وضع عن أمتى ما أكرهوا عليه و ما لم يطيقوا و ما أخطئوا(١) فانه عليه السلام حكم بعدم التأثير مستشهدا بحديث الرفع.

مضافا الى جميع ذلك انه يصح اطلاق السبب على المسبب من غير عكسه، فان الثانى على ما يدعى الأستاذ خلاف الظاهر لا يصار اليه الا بالقرينه القطعيه (١).

ان قلت: فكيف نقل من قوله: النهار الى وجود الشمس و الحال ان النهار معلول للشمس؟

قلت: هذا دلالة التزاميه و فرق بين الاستعمال و بين الانتقال.

و ثالثا: يمكن أن يقال بأن المراد نفي الأحكام الثابته للمذكورات فى الأمم السابقيه كما يظهر من قوله رفع عن أمتى و لا يرد بأنه كيف يمكن ثبوت الحكم للخطأ؟

فانه يمكن المؤاخذة على الخطأ و النسيان بلحاظ التقصير فى المقدمات كما نقول بالنسبه الى الجاهل المقصير الذى أوجب التقصير منه بتركه التعلّم الوقوع فى خلاف المقرّر الشرعى.

الثالث: أن يكون المراد من الضرر غير المتدارك منه

فان كل ضرر متدارك ليس بضرر، فمعنى الحديث: كل ضرر غير متدارك مرفوع.

وفيه: أولا: ان هذا تقييد فى الدليل و هو خلاف

الأصل، و يحتاج الى قرينه مفقوده فى المقام.

و ثانيا: ان التدارك الموجب لانتفاء الضرر هل هو تدارك خارجى تكوينى أو تدارك فى وعاء الشرعى؟

أما الأول: فهو خلاف الواقع، لأن الضرر غير المتدارك فى الخارج كثير غاية الكثرة.

و أما الثانى: فهو خلاف ظاهر الدليل، فانه ليس فى الدليل قيد فى الشرع كما حَقَّقناه.

و ثالثا: نسأل بأنه ما المراد من التدارك؟ فهل المقصود منه التدارك الأخرى بمعنى ان الشارع فى الآخرة يعطى الثواب لمن تضرّر فى الدنيا فيكون مثل الروايات الواردة ان للوالدين ثواب و أجر فى موت الأولاد(١) و غيرها من الروايات التى أثبت ثوابا على عمل فى الآخرة أو المراد منه التدارك الدنيوى فان كان المراد منه هو الأول، فهذا، و ان كان أمرا معقولا فى نفسه، و لكن لا- أظنّ أحدا حتى القائل بهذه المقالة يرتضى بهذا، فانه لا تأثير له فى الأحكام الشرعيّه، لأنه خلاف الظاهر، فان الظاهر من الدليل ان الشارع فى مقام التشريع لا فى تسليته المتضرّر فليكن المراد هو المعنى الثانى بمعنى ان الشارع أمر بتدارك الضرر الواقع فى

١- وسائل الشيعة باب ١ من أبواب أحكام الأولاد ح ١٢، ١٣

الخارج فلو أتلّف مال غيره أو قتل شخصا، فالشارع أمر بالضمان و القصاص و الدية.

فنقول: هل التدارك موجب لرفع الضرر أو الحكم بالتدارك من المعلوم ان الحكم به لا- يوجب رفع الضرر، بل التدارك الخارجى، و من الواضح ان الشارع أمر بالتدارك و كثير ما لا يتدارك الضرر فى الخارج.

و رابعا: انا لو فرضنا ان فى الخارج يتدارك الضرر برّد مثله أو قيمته أو غير ذلك و لكن مع ذلك يصدق أيضا انه متضررا ليس ان من سرق متاعه متضرر بالوجدان و لو مع اعطاء عوضه له.

و خامسا: ان بعض أقسام الضرر ليس قابلا للتدارك كما اذا قتل رجلا و حكم الشارع بالقصاص فاقتص منه ولى الدم فهل قتل الرجل المقتول و فائه يتدارك.

و سادسا: انه ليس كل ضرر خارجي مّا حكم الشارع بتداركه تكليفا أو وضعيا، فانه لو تضرر أحد بحرق داره أو غرق متاعه فهل يجب على أحد أن يتداركه؟

و سابعا: ان فى بعض الموارد ينجر التدارك الى الحرام كما اذا أهان زيد عمرا و هتك عرضه، فهل يمكن القول بجواز التدارك فى هذه الموارد على الاطلاق؟

و ثامنا: نسأل ان هذا الدليل ناظر الى الأحكام

المجعوله فى الشريعة بأدلتها كحكم القصاص و الضمان أو يكون ناظرا الى تأسيس حكم فى قبال بقيه الأحكام، اما على الأول فلا أثر لوجوده و لا يثبت شيئا، و الظاهر ان القائل لا يلتزم بهذا التلازم الباطل، و أما على الثانى فنسأل من مفاده و ملخص الكلام ان بطلان هذا الوجه أوضح من أن يخفى.

الرابع: ما ذكره بعض المعاصرين

و حاصله: ان النبى صلى الله عليه و آله مقامات ثلاثه:

الأول: مقام النبوه و هو بما انه نبى يبين الأحكام الواقعيه و الظاهريه و فى هذا المنصب لا فرق بينه و بين المجتهد فان كليهما يبينان الأحكام.

الثانى: مقام القضاوه و فصل الخصومه.

الثالث: مقام السلطنه و الرئاسة من قبل الله، فانه صلى الله عليه و آله سلطان الأمه و رئيسها، فاذا رأى مصلحه فى شىء يأمر به كما انه يمكن أن يرى فى شىء مفسده فينهى عنه.

و ما ورد فى قضيه سمره بن جندب ليس من قبيل الأول، لأنه عبّر فى روايه عباده بن صامت عن طريق العامه بلفظه قضى رسول الله (ص) و ليس من قبيل الثانى أيضا، لاشتراط

النزاع و المدعى و المنكر فى القضاوه و فصل الخصومه، و من المعلوم انه لم يكن بين سمره و الأنصارى اختلاف، بل انما كان ذلك تظلمًا من الأنصارى، اذ كلاهما يعلمان الحكم الشرعى و لا يحتاج الى الترافع.

فعلى هذا يتعين الثالث فحكمه فى المقام سلطانيّ فانه رئيس الأئمه و قائدها و قد حكم بقلع الشجره لما يراه فيه من المصلحه و عقبه بقوله: «لا ضرر و لا ضرار» أى لا يضر أحد أحدًا فى حمى سلطاني و حوزة رعيتى و يجب على الأئمه الاطاعه لا بما انه حكم من الله، بل بما انه حكم صدر عن سلطان مفترض الطاعه.

و يرد عليه أولاً: بأن قياس المجتهد بالنبي و الأئمه عليهم صلوات الله مع الفارق، فان المجتهد بحسب اجتهاده يستنبط الأحكام و يخبر بها، و لذا ربّما يكون استنباطه مخالفاً مع الحكم الواقعى و أما النبىّ فهو عالم بواقع الأحكام و مشرع الحكم من قبل الله.

و ان شئت قلت: كلام النبىّ و الأئمه عدل القرآن كما يظهر من حديث الثقلين.

و ثانياً: انه ما الدليل على اختصاص القضاوه و فصل الخصومه بال مورد المذكور، فان النزاع و الاحتياج الى القضاوه بين الأفراد قد ينشأ من الجهل بالحكم، و قد يكون من

ناحية الجهل بالموضوع و ثالته من ناحيه ظلم أحد بغيره، مضافا الى انه ربما يقال: بأن المستفاد من بعض نصوص المقام أن سمره كان يرى نفسه ذا حق فى الدخول بلا اذن من الأنصارى فيكون مصداقا للترافع بلا اشكال.

و ثالثا: ان استشهاده بقوله قضى فى روايه عباده بن صامت يرد عليه أولا بأن الروايه ضعيفه سنداء، و ثانيا ينافى ما رامه حيث ان المستفاد من الروايه انه حكم قضائى لا حكم سلطانى.

و رابعا بأن الكبرى لا تنطبق على الصغرى، فإن منشأ الضرر كان دخول سمره فى البستان بدون اذن الأنصارى لا كون النخله و العذق فى البستان.

و خامسا: بأننا نسأل ما المراد من الحكم السلطانى؟

فان الولى قد يحكم فى قضيه خاصه كعزل زيد و نصب بكر، فهذا حكم سلطانى ثانوى، و قد ينشأ حكما عاما يدور مدار القرون و الأعصار الآتية، و هذا لا معنى للحكم السلطانى فيه لأنه اّما أن يكون بجعل من الله تعالى كليّا أو لا يكون كذلك، بل كان بدون اذنه و جعله.

أما الثانى: فلا يتفوّه به أحد لأنه لا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (١) و أما الأول: أى ما كان بجعل من

اللّه بنحو الكلى فوزانه وزان قوله: البيعان بالخيار و أضرابه فلا يكون سلطانيا ثانويا، بل جعل للحكم الى الأبد، أضف الى ذلك كله انه ما أفيد ليس وجها آخر فى قبال بقتيه الوجوه بل عباره عمّا أفاده الشيخ الشريعة.

الخامس: ما أصر عليه و اختاره الشيخ الشريعة الاصبهاني قدس سرّه

من أن يكون الكلام نفيًا أريد به النهى بمنزله قوله تعالى: **فَلَا رَفَثَ وَ لَا فُسُوقَ (١)** فمعناه لا يضر أحد أحدًا.

و أورد عليه الأستاذ دام ظله بأن حمل النفي على النهى يتوقف على وجود قرينه صارفه عن ظهور الجملة فى كونها خبرية كما هى ثابتة فى قوله تعالى: **فَلَا- رَفَثَ وَ لَا- فُسُوقَ**، فان العلم بوجود هذه الأمور فى الخارج مع العلم بعدم جواز الكذب على الله سبحانه و تعالى قرينه قطعيه على اراده النهى و أما المقام فلا موجب لرفع اليد عن الظهور و حمل النفي على النهى لإمكان حمل القضية على الخبرية (٢).

إذا عرفت ما تلوناه عليك نقول: لا شبهه أنّ الظواهر فى باب الألفاظ حجه و محكمه و هى المرجع عند الشك، فالظواهر حجه ما لم يكن رادع و صارف قطعي و ظاهر قوله

١- سورة البقره، آيه: ١٩٧

٢- مصباح الأصول، جلد ٢، صفحه: ١٥٢٦

صلى الله عليه وآله: «لا ضرر و لا ضرار» فى موقق ابن بكير نفى الضرر و الضرار على ما تقدم من معنيهما، و ظاهر نفيهما كسائر الجملات الخبرية نفيها عن وعاء الخارج فان النفي بلحاظ وعاء آخر غير الخارج خلاف ظاهر الكلام لا يصار اليه الا مع القرينه، و حيث ان الشارع بما هو شارع ليس شأنه الاخبار اثباتا و نفيًا عن الأمور الخارجيه بل شأنه إنشاء الأحكام هذا من ناحيه و من ناحيه أخرى لو كان هذا النفي بلحاظ الخارج يكون خلاف الواقع و كذبا لوقوع الضرر و الضرار فى الخارج كثيرا و المورد منها فان سمره بن جندب كان يضار الأنصارى على الدوام بدخوله البستان بلا اذن منه، فالنفي بلحاظ الخارج لا ينطبق على المورد فتحمل الجمله على الانشاء بلا تصرف فى شىء من كلمات الجمله و ألفاظها، و لا أقول يريد من قوله: «لا ضرر و لا ضرار» لا تضر و لا تضار، كى يقال بأن هذا الاستعمال استعمال غير متعارف، و يرد فيه ما أورد الأستاذ على الشيخ الشريعة بل الجمله استعملت فى معناها غايه الأمر الداعى للاستعمال هو الزجر و لإيضاح المقصود، و المراد لا بدّ من بيان معنى الخبر و الانشاء اجمالا فنقول: هيئه صيغه الأمر وضعت الافهام ان المتكلم فى مقام ابراز الاعتبار، فان الواضع تعهد بأنه كلما تلفظ بقوله:

صلّ مثلا يبرز اعتباره النفسانى الصلاه فى ذمه المكلف و الداعى

لهذا الاستعمال يختلف فقد يكون الداعى بعث المكلف نحو الصلاه و أخرى امتحانه و ثالثه و رابعه .. و غير ذلك، و لا يكون الاستعمال مجازيًا، بل استعمال حقيقى فى جميع الموارد، غاية الأمر ان الظهور الاطلاقى يقتضى أن يكون الداعى هو البعث، و مرّ تفصيل الكلام فى بحث صيغه الأمر بما لا مزيد عليه، فراجع.

و اذا كان حال صيغه الأمر كذلك فقس عليها الجمل الاخباريّه فان الواضع تعهّد بأنه كلما أراد ابرازه للمخاطب بانى فى مقام الاخبار عن عدم الضرر و الضرر فى الخارج أتكلم بهذه الجملة و الدواعى لهذا الابراز مختلفه غاية الأمر ان مقتضى الاطلاق أن يكون داعيه الاخبار عن نفى هذه الحقيقه كما ان ظاهر قوله: لا رجل فى الدار نفى هذا الجنس، و الاخبار بعدمه فى الدار و حيث ان هذا الحمل فى المقام ممّا لا يمكن و من جانب آخر مقام الشارع يقتضى الانشاء مضافا الى مورد ورود الجملة نفهم بمناسبه الحكم و الموضوع و قرينه مقام التطبيق ان داعيه لهذا الاخبار الزجر عن الاضرار و الضرر و يكون المناسبه موجوده بأشدّها، اذ نعلم ان الشارع المقدّس يبغض الاضرار و الايذاء، و قد ورد النهى عنه فى موارد عديده بتعبيرات مختلفه، كما مرّت عليك جملة منها(١)

فكان الشارع لشده مبغوضيه هذا الأمر يخبر عن عدمه في الخارج كما يكون نظيره في جانب البعث، فان قوله عليه - السلام: يعيد ويتوضأ و أضرا بهما اكد في البعث كما هو مورد تسالم الأعلام و منهم الأستاذ و أئ فرق بين المقامين

ان قلت: فرق بين الجمله الفعلية و الاسميه و ما ذكرته من المثل جملته فعلية و المقام ليس كذلك فانه جملته اسميه؟

قلت: أوّلا لا ينحصر في الجمله الفعلية بل اثبات الحكم أريد من الجمله الاسميه أيضا، كقوله المسلمون عند شروطهم (١) وعده المؤمن دينه و المؤمن اذا وعد وفا و أمثالها راجع أبواب الأخبار المختلفه تجدها شاهد صدق على كلامنا.

و ثانيا: قد ورد نظير الجمله أى نظير جملته: «لا ضرر» التي أريد بها الزجر في جملته من الموارد، و إليك عدّه من الموارد:

١- الكافي الشريف جلد ٥ كتاب النكاح باب شغار، حديث ٢ عن رسول الله صلى الله عليه و آله: لا جلب و لا جنب و لا شغار.

٢- القرآن الكريم سوره طه (٢٠) آيه: ٩٧ قَالَ فَادْهَبْ

١- وسائل الشيعة باب ٦ من أبواب الخيار، ح: ٢

فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ ...، فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ (سوره البقره، آيه: ١٩٧).

٣- مجمع البحرين ج ٣ صفحه ٥١٧ و في الحديث: لا هجره فوق ثلاث.

٤- مجمع البحرين جلد ٢ صفحه ٢٠٩ و في الحديث:

لا صمت يوم الى الليل.

٥- مجمع البحرين جلد ١ صفحه ١٠٨: لا حمى في الراك.

٦- مصباح الأصول تقرير بحث الأستاذ جلد ٢ ص ٥٢٤ لا غش بين المسلمين.

لا- طاعه للمخلوق في معصيه الخالق(١)، و نقل انه في الحديث لا- اعتراض و لا- اخطاء و لا بنيان كنيسه و لا مناقشه(٢) و لا ضروره في الإسلام(٣).

و يؤيد المدعى فهم أهل اللسان بل مهره الفن هذا المعنى من هذه الجملة، فعن النهايه الأثيريه «لا ضرر، أى لا يضرّ الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقّه، و الضرار فعال من

١- الوسائل، باب ٥٩ من أبواب وجوب الحج، ح: ٧

٢- مصباح الأصول، صفحه ٥٢٥ جلد ٢ و لا مناقشه.

٣- و لا رهبانيه في الإسلام سفينه البحار ج ١ ماده رهب

الضرار أى لا يجازيه على اضراره بادخال الضرار عليه»، و عن لسان العرب: «لا ضرر أى لا يضر الرجل، لا ضرار أى لا يضر كل منهما صاحبه»، و عن الدرّ المشهور للسيوطى: «لا ضرر أى لا يضر الرجل أخاه»، و عن تاج العروس قريب منه، و كذا عن مجمع البحرين، فعليه نقول: المراد من هذه الجملة فى كلامه صلى الله عليه و آله تحريم ايراد الضرر و الضرار فكأنه صلى الله عليه و آله يشير بهذه الجملة الى ما ورد فى جملة من الموارد من حرمة الاضرار مضافا الى أنّ هذا الحكم أى تحريم الاضرار من الواضحات فى شريعة الإسلام فطبّق تلك الكبرى الكليّة على الصغرى، و لشّدّه المبعوضيه كأنه صلى الله عليه و آله يرى ان وعاء الخارج خاليه عن الاضرار و أما حكمه بقلع الشجره فمن حيث انه (ص) سلطان الأمه و وليّ الأمر، و باب سد المفساد و قلع مادّه الفساد من طرف الشارع الأقدس مفتوح له صلى الله عليه و آله بمصرعيه أمر الأنصارى أن يقلع الشجره، و يرمى بها وجه سمره لعنه الله، هكذا ينبغى أن ينقح المقام.

ثم ان الأصحاب بعد البحث فى مفاد القاعده ذكروا تنبيهات لها كمال الارتباط بالقاعده على ما سلكوه، و نحن نتبعهم فى البحث عن التنبيهات و أن لا يترتب عليها أثر على المختار.

تنبيهات

التنبيه الأول: أفاد سيدنا الأستاذ دام ظله على ما التقرير:

«انه بناء على ما ذكرناه من ان قوله: (ص) لا ضرر ناظر الى نفي تشريع الحكم الضررى يختص النهى بجعل حكم الزامى من الوجوب و الحرمة فانه هو الذى يكون العبد ملزما فى امثاله فعلى تقدير كونه ضررًا كان وقوع العبد فى الضرر مستندا الى الشارع بجعله الحكم الضررى، و اما الترخيص فى شىء يكون موجبا للضرر على نفس المكلف أو على غيره فلا يكون مشمولاً لدليل نفي الضرر، لأن الترخيص فى شىء لا يلزم المكلف فى ارتكابه حتى يكون الترخيص ضررًا بل العبد باختياره و ارادته يرتكبه فيكون الضرر مستندا اليه لا الى الترخيص المجعول من قبل الشارع (الى أن قال) فلا يستفاد من قوله صلى الله عليه و آله: لا ضرر حرمة الاضرار بالغير و لا حرمة الاضرار بالنفس و ان كان الأول ثابتاً بالأدلة الخاصة، بل يمكن استفادته من الفقرة الثانية فى نفس الحديث، و هى قوله (ص): لا- ضرر بتقريب ان المراد من النفي فى هذه الفقرة هو النهى ... كما فى قوله تعالى: فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ، و ذلك لأن الضرر أمر خارجي و هو كون الشخص فى مقام الاضرار بالغير فلا معنى لنفيه تشريعاً كما لا يصح

حملة على الاخبار عن عدم تحقق الاضرار فى الخارج للزوم الكذب، فلا محاله يكون المراد منه النهى عن كون الشخص فى مقام الاضرار بالغير فيدل على حرمه الاضرار بالغير بالأولوية القطعية و لا- يلزم من حمل النفى على النهى فى هذه الفقرة التفكيك بين الفقرتين، لأن المعنى فى كليهما هو النفى غايه الأمر كون النفى فى الفقرة الأولى حقيقياً، و فى الفقرة الثانية ادعائياً(١).

أقول: يرد عليه بوجوه أحدها: بأنه كيف لا يقع المكلف من ناحيه الترخيص فى الضرر، و كيف لا ينسب الى الشارع وقوعه فى الضرر اذا رخصه و اذن له أ ليس ان المولى اذا قال لزيد:

رخصتك و يجوز لك أن تقتل نفسك فقتل زيد نفسه أو انتحر، ان العرف يسند قتله الى ترخيص المولى و ان اجازته صار سببا لقتله و انتحاره و يقول العرف يا ليت لم يرخصه ألا ترى ان الأب اذا أجاز ولده و رخصه فى ذهابه على السطح فذهب و سقط و مات يحكم العرف بأن هذا ضرر من ناحيه ترخيص الأب، و كذا اذا أجاز الحكومه الناس و رخص الرعيه فى ايداء بعضهم بعضا فى وقت معين يسند الايداء الى الحكومه و غير ذلك.

و ثانيا: انه على هذا لا تنطبق القاعده على المورد، اذ الدخول فى بستان الأنصارى لم يكن واجبا على السمره، بل كان جائزا فلا بد أن يلتزم بأنه لا يرتفع جواز الدخول إلا مع ترتب حرمة الاضرار عليه.

ان قلت: ان الحديث وارد فى مقام الامتنان و حرمة الشىء الذى كان جائزا خلاف الامتنان فلازمه أن يصير ما كان جائزا لسمره حراما عليه ألا ترى ان أكل التفاح جائز و لو حكم الشارع بحرمة و رفع عنه الجواز كان مخالفا للامتنان.

قلت: المراد من الامتنان هو ما يكون فيه نفع لمن يجرى الحديث فى حقه و تشخيص النفع و الضرر ليس بأيدي المكلفين بل بيد الشارع الحكيم فاذا حكم بمقتضى الحديث بحرمة شىء نستكشف انه ليس امتنانا و نفعا.

ان قلت: ان سمره كان له حق مضافا الى جواز الدخول فلم لم يرفع الحديث هذا الحق حتى يكون قد رفع حكما الزاميا؟

قلت: أولا: لا نفهم فى المورد حقا الزاميا غير جواز الدخول و المفروض ان الحديث يرفعه.

و ثانيا: لو سلمنا ذلك فلم لم يرفع الحديث الحكم الجوازي كما يرفع الحق اللزومى على هذا الفرض فانقذح بما ذكرناه انه وجه لاختصاص الحديث برفع الأحكام الالزاميه، و لكن

لا- نبالي بمخالفتهم اذا ساعدنا الدليل و قد ساعدنا على ما بيناه و يشم ما ذكرناه من كلام الشيخ الأعظم الأنصارى أيضا فى الرسائل فانه قال فى جملة كلامه: «فلزوم البيع مع الغبن حكم يلزم منه ضرر على المغبون فينتفى بالخبر الى أن قال:

و كذلك سلطنه المالك على الدخول الى عذقه و اباحت له من دون استيذان الأنصارى(١)..

ثانيها: انه لا وجه للترقيه بين الجملتين فانه يفسر قوله لا ضرر بعدم جعل حكم فى الشريعة ينشئ منه الضرر، و نفس الجملة الثانيه كذلك بأن نقول لم يجعل فى الشريعة حكم ينشئ منه الضرر أى لا يأمر الشارع أحدا أن يضار أخاه و كذلك لا يجوز الضرر فلا وجه للترقيه بين الجملتين أصلا.

ثالثها: ما ذكره من عدم التفكيك بين الفقرتين.

فان فيه انه يلزم التفكيك كيف و المراد من الأولى اخبار و من الثانيه إنشاء باعتراف منه غايه الأمر انه إنشاء بالجملة الخبريه.

رابعها: ما ذكره من الأولويه فان فيه ان الأولويه موردها أن يكون قد حكم المولى بشىء و أبرزه ثم يستفاد منه الحكم الآخر بالأولويه لوجود الملاك كما اذا قال: فَلَا تَقْلُ

لَهُمَا أُفٍ فَانهُ يَعْلَمُ مِنْهُ أَنْ ضَرْبَهُمَا حَرَامٌ بِطَرِيقِ أَوْلَى.

وَأَمَّا الْمَقَامُ فَلَا نَدْرِي مَعْنَى الْأَوْلَوِيَّةِ وَ لَعَلَّهُ مِنْ اشْتِبَاهِ النَّسْخَةِ، إِذَا عَرَفْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ:

فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَضْرَارَ بِالْغَيْرِ حَرَامٌ مُطْلَقًا أَمَا عَلَى مَسَلِكِ الْأَسْتَاذِ فَبِنَاءِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فَإِنَّ نَفْيَ الْحُكْمِ الضَّرْرِيِّ عَلَى نَحْوِ الْإِطْلَاقِ يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ جَوَازِ الضَّرْرِ بِالْغَيْرِ وَ أَمَا عَلَى مَا سَلَكَنَاهُ فَوَاضِحٌ لَا شَبَهَ فِيهِ، وَ أَمَا الْأَضْرَارَ بِالنَّفْسِ عَلَى مَا سَلَكَهُ الْأَسْتَاذُ فَهُوَ أَيْضًا كَذَلِكَ لِلْإِطْلَاقِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَنَّ نَفْيَ الْأَضْرَارِ عَنِ وَعَاءِ الشَّرْعِ حَيْثُ إِنَّهُ يَنَاسِبُ الْمَنَّةَ عَلَى الْأَمَّةِ، وَ مِنْ الظَّاهِرِ أَنَّ التَّضْيِيقَ عَلَى الْمَكْلُوفِ لَا يَكُونُ مَنَّةً فَلَا يَشْمَلُهُ الدَّلِيلُ.

أَنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ الْأَضْرَارَ بِالنَّفْسِ فِيهِ مَفْسُدَةٌ فَفِي الْمَنْعِ مِنْهُ مَنَّةٌ، لِأَنَّ الشَّارِعَ أَبُو الْأَمَّةِ وَ سُلْطَانُهَا فَإِذَا كَانَ فِي شَيْءٍ مَفْسُدَةٌ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ رَفْعِهِ وَ مَنْعِهِ.

قُلْتَ: الْمَفْرُوضُ أَنَّ الْحُكْمَ امْتِنَانِي فَعَلِيهِ يَكُونُ رَفْعُ الْجَوَازِ وَ تَبْدِيلُهُ بِالْحَرَمِ نَقْضًا لِلْغَرَضِ.

وَ أَمَا عَلَى مَا سَلَكَنَاهُ فَغَيْرٌ مَحْرَمٌ لِلْإِنْصِرَافِ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْمَوْلَى إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ لَا تَوْذُ أَحَدًا لَا يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ إِيْدَاءَ نَفْسِهِ أَيْضًا حَرَامٌ، وَ هُوَ وَاضِحٌ، وَ عَلَى هَذَا الْمَبْنِيِّ مِنْ إِنْصِرَافِ الدَّلِيلِ قَلْنَا أَنَّ مَنْ يَكُونُ فِي يَدِهِ الْمَجْهُولُ مِنَ الْمَالِ وَ كَانَ تَكْلِيفُهُ التَّصَدَّقَ لَا يَجُوزُ لَهُ تَمْلِكُهُ وَ أَنَّ كَانَ فَقِيرًا لِلْإِنْصِرَافِ

و قس عليه بقيه الموارد.

التنبیه الثاني: هل الضرر المرتفع في الشريعة نوعي أو شخصي؟

أقول: نتكلم تاره على ما سلكناه و أخرى على ما سلكه القوم، و الأستاذ تبعاً للشيخ، اما على ما اخترناه من ان مفاد الحديث هو حرمة الضرر و الضرر فلا مورد و لا مجال لهذا البحث، فانه كلما تحقق الضرر و الضرر فهو حرام، و كلما لم يتحقق فلا و لا معنى لكونه شخصياً أو نوعياً، و هذا كما يقال: ان شرب الخمر حرام فكل مورد تحقق شرب الخمر فهو حرام، و لا معنى لكون حرمة شخصياً أو نوعياً.

و أما على مسلك القوم فأفاد الأستاذ: بأن الحق ان الضرر شخصي اذا لحكم تابع لموضوعه ففي مورد يتحقق الضرر يترتب عليه حكمه، و من المعلوم ان الضرر لا- يكون من الأمور المتأصلة التي لا- يفرق الحال فيها بالاضافه الى شخص دون شخص، فما اشتهر من ان الضرر في العبادات شخصي، و في المعاملات نوعي لا يرجع الى محصل بل الصحيح انه شخصي في جميع الموارد و قضيه كونه نوعياً يحتاج الى قرينه و عناية فلا وجه للتفكيك(١).

و أفاد الأستاذ دام ظلّه: كان الوجه في وقوعهم في

هذا التوهم هو ما وقع في كلام جماعه من أكابر الفقهاء و منهم شيخنا الأنصارى من التمسك بقاعده نفى الضرر لثبوت خيار الغبن و حق الشفعه مع ان الضرر لا يكون في جميع موارد خيار الغبن، بل النسبه بين الضرر و ثبوت خيار الغبن هي العموم من وجه، اذ قد يكون الخيار ثابتا مع عدم تحقق الضرر كما اذا كان البيع مشتتلا على الغبن، و قد غلت السلعه حين ظهور الغبن بما يتدارك به الغبن، فلا يكون الحكم باللزوم في مثله موجبا للضرر على المشتري، و قد لا يكون الخيار ثابتا مع تحقق الضرر، كما اذا كان البيع غير مشتتلا على الغبن، و لكن نزلت السلعه من حيث القيمه السوقيه و قد يجتمعان كما هو واضح، كما ان النسبه بين الضرر و ثبوت حق الشفعه أيضا عموم من وجه.

و قد تقدمت أمثله الافتراق و الاجتماع و لا نعيد فلأجل هذا الاستدلال توهموا ان الضرر في المعاملات نوعي لا شخصي، و قد عرفت ان الصحيح كون الضرر شخصيا في المعاملات أيضا، و ليس المدرك ثبوت قاعده لا ضرر، بل ان المدرك لثبوت حق الشفعه هي الروايات الى أن قال و المدرك لخيار الغبن هو تحلف شرط الارتكازى انتهى (١).

و الحق ان الأمر كما أفاده من ان الميزان بالضرر هو الضرر الشخصى، و أما ما أفاده من ان منشأ الاشتباه ان الخيار فى مورد الغبن موجود مع ان ما بين الضرر و الغبن فيرد عليه انه حين يبيع السلعه اذا كان المشتري مغبوناً و كان المدرك قاعده لا ضرر يحكم بالخيار و بعد ترقى السلعه يرتفع الخيار، اذ قاعده لا ضرر كما هو معترف ناظره الى الأحكام المجعوله فى الشريعة، و حيث ان الحكم باللزوم حين الغبن ضررى يرتفع بالقاعده و بعد ترقى السلعه يحكم باللزوم لوجوب الوفاء بالعقد، و ان شئت قلت المقدار الخارج عن تحت العام بلحاظ القاعده زمان حصول الغبن و اما بعد ترقى السلعه و عدم صدق الغبن فلا وجه لرفع اليد عن عموم قوله تعالى:

أَوْفُوا بِالْعُقُودِ(١).

و أما ما أفاده من المدرك للخيار الغبن من الشرط الضمنى.

ففيه انه لا- وجه له اذ لا- شبهه فى تحقّق الضرر بنفس المعامله فبمقتضى نفي الحكم الضررى يحكم ببطلان البيع لا صحته و جوازه.

ان قلت: بطلان البيع خلاف الامتنان بالنسبه الى

المغبون اذ ربّما لا يريد البطلان و بعباره أخرى تعلق غرضه بابقاء العين.

قلت: يرد عليه:

اولا: انه لو أقدم على المعامله على الاطلاق بحيث يريد أن يشتري و لو مع كونه ضررّيّا فمعناه انه أقدم على الضرر و قد مرّ ان المستفاد من حديث لا ضرر الامتنان و التصديق خلاف الامتنان.

و ثانيا: انه لا يلاحظ فى تطبيق القاعده الأغراض الشخصيه، و الّا فيلزم انه لو تعلق غرض أحد بأن يتوضّأ و لو مع كونه ضررّيّا ان نلتزم بوجوبه، و هو كما ترى و ان شئت قلت ان حديث لا ضرر لا يدور مدار أذواق و أغراض الأشخاص فتحصل ان مقتضى القاعده على مسلك القوم بطلان البيع الغبنيّ و الحال انهم لم يلتزموا بهذا اللازم و لذا يكون هذا اللازم من شواهد بطلان مسلكهم و اما نحن ففي فسحه، اذ معنى لا ضرر و لا ضرار على ما سلكناه هو حرمة الاضرار و لا ربط بين هذا الحكم و صحّه البيع الغبنيّ.

نعم نلتزم بالخيار بلحاظ الشرط الارتكازي.

التنبیه الثالث: أفاد الشيخ الأنصارى أعلى الله مقامه على ما فى التقرير:

«ان كثره التخصيصات الوارده على قاعده لا ضرر بالإجماع و النصوص الخاصّه موهونه للتمسك بها فى غير

الموارد المنصوص عليها و المنجبره بعمل الأصحاب، فان الأحكام المجعوله فى باب الضمانات و الحدود و الديات و القصاص و التعزيرات كلها ضرريه و كذلك تشريع الخمس و الزكاه و الحج و الجهاد ضررى مع كونها مجعوله بالضروره، و من هذا القبيل الحكم بنجاسه الملاقى فيما كان مسقطا لمالته كما فى المرق أو نقصا لها كما فى الفرو مع انه ثابت بلا اشكال، و كذا غيرها ممّا تأتى الاشاره الى بعضها.

فما خرج من عموم القاعده أكثر ممّا بقى تحتها، و حيث ان تخصيص الأ-كث مستهجن فى الكلام فلا مناص من الالتزام بأن الضرر المنفى فى الحديث ضرر خاص غير شامل لهذه الموارد، حتى لا يلزم تخصيص الأكثر، و لازم ذلك هو الالتزام بكون مدلول الحديث مجملا غير قابل للاستدلال به فى غير الموارد المنصوصه عليها أو المنجبره بعمل الأصحاب.

ثم أجاب عن أصل الاشكال بأنه يمكن أن يكون جميع افراد التخصيص تحت جامع واحد فلا يكون ألا تخصيصا واحدا هذا كلامه قدس سرّه و أورد عليه صاحب الكفايه قدس سره بأن مقدار التخصيص اذا كان بحدّ الاستهجان، فلا فرق بين أن يكون بعنوان واحد أو بعنوانين عديده فهذا لا يرفع الاشكال.

أقول: أضف اليه انا ذكرنا مرارا ان عمل الأصحاب لا

يكون جابرا للسند فضلا عن الدلاله.

و أفاد الأستاذ دام ظلّه بأنه لا بدّ أن نتكلم في موردين:

الأول: في بيان ضابط التخصيص المستهجن.

الثاني: في رفع الاشكال عن المقام، أما المورد الأول:

فنقول: القضية المتكلفه للعموم تاره تكون من القضايا الخارجيه و أخرى تكون بنحو القضيه الحقيقيه اما على تقدير كون القضيه بنحو الخارجيه فلا فرق في الاستهجان بين النحويين مثلا لو كان عدد العسكر مائه و قال المخبر قتل من في العسكر الآ فلان و فلان ... الى حدّ لم يبق الآ شخصان يكون هذا الكلام مستهجنا كما انه لو قال قتل من في العسكر الآ بنى تميم، و الحال ان غير بنى تميم شخصان يكون الكلام أيضا مستهجنا فلا فرق بين النحويين من الكلام، و أما لو كان بنحو القضيه الحقيقيه فلا استهجان في التخصيص، و لو كان أكثر كما لو قال المولى يجب على من يستطيع أن يحجّ الآ من كان عمره أكثر من ثلاثين سنه و أقلّ من عشرين فانه لا بأس بهذا النحو من التخصيص، و هذا من الكبرى الكليه.

و أما في المقام تكون القضيه خارجيه، لأن نفي الضرر في الأحكام ناظر الى الأحكام الواقعه في الخارج لكن مع ذلك ليس فيه تخصيص الأكثر، فان مسئله الخمس ليست ضررا

بل عدم النفع، فان من يربح خمسة دنانير لا يملك ديناراً منها، و أما مسئلة الضمان فلا يشملها دليل لا ضرر فانه كما ان الحكم بالضمان ضرري بالنسبه الى الضامن كذلك الحكم بعدم الضمان ضرري بالنسبه الى المضمون له، و أما بقيه الأحكام الضرريه فخارجة عن تحت القاعده تخصيماً، اذ دليل لا ضرر ناظر الى الحكم الذى لا يكون فى حد نفسه ضررياً و يرفعه فيما يعرضه الضرر كالوضوء الضرري مثلاً و عليه لا يكون تخصيصاً مستهجناً هذا ملخص كلامه.

أقول: ينبغى لنا أن نتكلم على مسلكين أى ما سلكناه و ما سلكه الأستاذ و الشيخ.

أما على المختار: فلا مجال لهذا الاشكال، اذ المفروض ان مفاد الحديث حرمه الضرر و الضرار لا نفى الحكم الضرري، كما أوضحنا ذلك فلا معنى للتخصيص اذ كلما وجد الضرر فهو حرام، و أما على مسلك الشيخ الذى اختاره الأستاذ فأيضاً لا يتوجه الاشكال لا لما ذكره الأستاذ فان ما أفاده دعوى بلا دليل فان مقتضى اطلاق نفى الضرر و الضرار ان الحكم الضرري أى أى حكم ينشأ منه الضرر منفي في الإسلام، و التقييد خلاف القاعده بل الوجه فى عدم توجه الاشكال ان ما يبقى من الأحكام غير الضرري أضعاف ما يكون ضررياً كالوضوء و الغسل و الصلاه و الصوم أو تطهير الثوب و غير ذلك من الواجبات

و قس على الواجبات المحرّمات فلا يلزم التخصيص المستهجن

التنبیه الرابع: ان النسبه بين هذه القاعده و الأدله الداله بعمومها على تشريع الحكم الضررى هي العموم من وجه

فان مقتضى اطلاق دليل وجوب الوضوء مثلا- وجوبه حتى فى حال الضرر، و اطلاق دليل لا ضرر ينفى وجوبه حال الضرر فالوضوء الضررى يكون مورد الاجتماع، فيقع التعارض بينهما فيه و القاعده فى التعارض ليست تقديم أحد الدليلين بلا وجه بل لا بدّ من الملاحظه بينهما فان كانت دلالة أحد الدليلين بالوضع و دلالة الآخر بالاطلاق يقدم ما بالوضع على ما بالاطلاق، و ان كانت كليهما بالوضع فلا بدّ من الرجوع الى الأدله العلاقيه، و ان كانت دلالة كليهما بالاطلاق ففيه خلاف و التفصيل موكول الى محله، و دلالة دليل لا ضرر بالنسبه الى موارد بالاطلاق كما ذكرنا فما الوجه فى تقديمه على أدله بقيه الأحكام.

و لا- يخفى انه بناء على ما اخترناه من ان المستفاد منه هو النهى و الحرمة، فلا وجه و لا مورد لهذا البحث، لأنه لا تعارض بقيه الأدله فانه ينهى عن الضرر و الضرر فلا يعارضه شىء، فكلما صدق الضرر و الضرر فهو منهى عنه و أما بناء على ما سلكه القوم فالأمر كما ذكر، و يقع التعارض بينه و بين سائر الأدله و ما قيل أو يمكن أن يقال فى وجه

التقديم أمور:

الأول: ان النسبه بينه و بين سائر الأدله ليست هى العموم من وجه، بل عموم مطلقا بمعنى ان هذه القاعده تعارض جميع الأدله فهذه من جانب و بقيه الأدله من جانب آخر، فأدله الأحكام أعم من دليل القاعده فدليل القاعده يخص تلك الأدله على ما هو المقرّر.

و فيه: ان هذا الكلام لا طائل تحته فان العرف يحاسب هذه القاعده مع كل واحد من الأدله لا مع مجموعها.

الثانى: التبويض بين أدله الأحكام الدالّه بعمومها على جعل الحكم الضررى بمعنى تقديمها فى بعض الموارد و تقديم أدله الأحكام فى مورد آخر.

و فيه: ان هذا جمع تبرعى لا دليل عليه و لازمه سدّ باب التعارض للتالى.

الثالث: حمل أدله الأحكام الضرريّه على الحكم الاقتضائى و حمل القاعده على الحكم الفعلى.

و فيه: انه خلاف الظاهر فان أدله الأحكام ظاهره فى الأحكام الفعلية.

الرابع: ترجيح هذه القاعده بعد التعارض بعمل الأصحاب بها.

و فيه: أولا ان مجرد الفتوى لا يدل على العمل، و ثانيا

ان عملهم لا يكون جابرا للسند، فكيف بالدلاله.

الخامس: ان الدليلين اذا تعارضا و كانا بحيث لو قدم أحدهما على الآخر لم يبق للآخر مورد، فلا بدّ من تقديم ما كان بهذه الصفه لئلا يلزم اللغويّه فى كلام الحكيم مثلا- اذا قال المولى: كلّ حيوان محرّم الأكل فبوله و خرؤه نجس ثم قال: كل ما يطير بجناحيه فلا- بأس بخرئه و بوله فيتعارضان فى مورد الطائر المحرم الأكل، فلا بدّ من الأخذ بالثانى أى كل ما يطير... لأننا اذا عملنا بالأول لم يبق له مورد بخلاف ما اذا عملنا بالثانى فانه يبقى للأول موارد كثيره كالحوانات غير الطائر و المقام كذلك، فانا لو قدمنا أدله الأحكام لم يبق لهذه القاعده مورد بخلاف ما اذا قدمناها فانه يبقى موارد كثيره لأدله الأحكام و هى موارد غير الضرريه و هذا الجمع لا بأس به فى حد نفسه، و ان قيل بأنه لم يرتض به جمع من الفحول.

السادس: ان دليل لا ضرر حاكم على الأدله الأحكام و من الظاهر ان دليل الحاكم مهما كان ضعيفا من حيث الدلاله يقدم على دليل المحكوم، و لو كان أقوى دلاله من دليل الحاكم و المقام كذلك، اذ على مسلك القوم يكون دليل القاعده ناظرا الى أدله الأحكام، و هذا الوجه متين.

التنبیه الخامس: ان الألفاظ مطلقا وضعت للمعانى الواقعيّه و ليس للعلم و الجهل فيها دخل،

و المقام داخل فى هذه الكبرى الكليه فالضرر ملحوظ بما هو أعمّ من أن يكون مجهولا و معلوما، و لذلك وقع بعض الفروع الفقهيّه محلّا للإشكال:

منها: ان الفقهاء رضوان الله عليهم أفتوا بأن المشتري مع العلم بالغبن لو أقدم على البيع الغبنيّ لا- يثبت له الخيار و الحال ان مقتضى ما ذكرناه ان الشارع لا يحكم باللزوم مع أنّهم التزموا باللزوم.

و أجاب الأستاذ بأن المدرك للخيار ليس قاعده لا ضرر بل المدرك هو الاشتراط الارتكازى و حيث ان الشرط مع العلم بالغبن لا يتحقق يكون العقد لازما، و هذا هو السرّ فى اللزوم و أما لو كان المدرك القاعده لما كان اقدام المكلف سببا للزوم البيع، لأن حكم الشارع لا يكون تابعا لإرادته المكلف، هذا كلامه دام ظلّه (١).

أقول: تاره يقع البحث فى كون المدرك ما هو و أخرى فى انه على تقدير كونه القاعده للحكم فما هو مقتضاها فى المقام؟

أما الجبهه الأولى: فقد تقدم انه ليس المدرك هى

القاعده و قلنا بأنه لو كان القاعده مدركا لكان مقتضاها البطلان لا الصّحّه و الجواز(١).

و أما الجبهه الثانيه من البحث: فمقتضى القاعده هو الجواز فى مفروض الكلام، اذ المستفاد من القاعده نفي الحكم الضررى امتنانا، و من الظاهر ان الحكم بالجواز يوافق الامتنان فلا يكون علمه بالضرر مانعا من شمول القاعده، و لكن حيث ان القاعده ليست مدركا فلا مجال لهذا البحث اما على مسلك القوم فقد ظهر و أما على مسلكنا فقد ذكرنا ان حرمة الاضرار منصرفه عن الاضرار بالنفس.

و منها: انهم التزموا بصّحه الوضوء الضررى مع جهل المكلف بالضرر مع ان المفروض ان الضرر موجودا واقعا و مقتضى ما تقدم هو البطلان.

و أجاب المحقق النائينى قده بأن الضرر المنفى هو الضرر الناشى عن الحكم الشرعى، و فى المقام الضرر مستند الى المكلف و لذا لو لم يكن الوضوء واجبا لكان المكلف واقعا فى الضرر أيضا.

و أجاب سيد الأستاذ عن المحقق المذكور ان الاعتبار فى دليل نفي الضرر انما هو بكون الحكم بنفسه أو بمتعلقه

ضررِيًّا ولا- ينظر الى الضرر المتحقق في الخارج، وانه نشأ من أي سبب و من الظاهر ان الطهاره المائيه مع كونها ضررِيّه لو كانت واجبه في الشريعة يصدق ان الحكم الضرري مجعول فيها من قبل الشارع، و عليه فدليل نفى الضرر ينفى وجوبها و الصحيح في الجواب أن يقال ان دليل لا ضرر ورد في مقام الامتحان على الأمه الاسلاميه فكل مورد يكون نفى الحكم فيه منافيا للامتحان لا يكون مشمولاً لدليل لا ضرر، و من المعلوم ان الحكم ببطلان الطهاره المائيه الضرريه الصادره حال الجهل بكونها ضررِيّه و الأمر بالتييمم و باعاده العبادات الواقعه منها مخالف للامتحان فلا يشمله دليل لا ضرر، بل الحكم بصحّه الطهاره المائيه المذكوره و بصحّه العبادات الواقعه معها هو المطابق للامتحان(١).

و يرد عليه أولاً: النقض بصوره العلم، فانه لو حكم بالبطلان ربّما يكون خلاف الامتحان للمكّلف كما لو كان تحمّل الضرر أهون عليه من الذهاب الى مكان يمكن فيه التيمّم، و لو كان المناط لحاظ الضيق و التوسعه بالنسبه الى كلّ مكّلف فردا فردا يلزم مثل هذا اللازم و نظائره كثيره، و هو كما ترى.

و ثانيا: ان الميزان صدق الضرر و صدق الامتحان في

رفعه بحسب الطبع و لا شبهه فى صدق الامتتان.

و ثالثا: القاعده لا تحكم بالبطلان بل تحكم برفع الوجوب فلا يكون الأمر بالوضوء موجودا فينقلب التكليف الى التيمم فالمأمور به هو التيمم فاذا توضؤ لا يكون الوضوء مأمورا به فلا ينطبق المأتى به على المأمور به و العقل يحكم عليه بالبطلان، فان بطلان العمل معناه عدم انطباق الوظيفه المقرره عليه فعلى مسلك القوم لا بد من القول بالبطلان، و أما ما أفيد من التسالم على فرض تسلمه فلا يكون أقوى من الاجماع الذى لا يكون حججه مضافا الى ان التسالم محل الكلام و احتاط بعض محشى العروه بالاعاده أو التيمم و نحن أيضا كتبنا فى الهامش بأنه يلزم أحد الأمرين.

فلا بد اذا اما الأخذ بالروايات الخاصه أو العمل على القاعده و مقتضاها البطلان على ما مرّ.

و لكن يمكن أن يقال: ان مفاد لا- ضرر رفع الحكم فى مقام الامتتان فنسأل الحكم الذى يرفع فيه اقتضاء أولا فان لم يكن فيه اقتضاء فلا- منه فى رفعه و ان كان فيه اقتضاء فهل هو مقرون بالمانع أو لا؟ فان كان مقرونا بالمانع فلا وجه و لا موقع للأمر، فلا امتتان أيضا، و ان لم يكن مقرونا بالمانع فمعناه ان الفعل محبوب للشارع فلا محذور من صدق لا ضرر، و صحه الفعل كالوضوء.

ثم ان الأستاذ أفاد بقوله: هذا كله فيما اذا كان المكلف جاهلا بالضرر، و أما مع العلم به فهل يحكم بصحة الطهاره المائيه أم بفسادها؟ أفتى السيد في العروه بالفساد و فصل بين العلم بالضرر و العلم بالخرج، فحكم بالفساد فى الأول و بالصحه فى الثانى و المحشون كذلك فيما رأيناه من الحواشى الا المحقق النائينى ره فاختار عدم الصّحه فى المقامين، و سنذكر الوجه لما ذكره، و الكلام فيه فالأقوال فى المسأله ثلاثه:

الأول: هو الحكم بصحة الطهاره المائيه مع العلم بالضرر و العلم بالخرج.

الثانى: هو الحكم بالفساد فى المقامين، كما اختاره المحقق النائينى رحمه الله.

الثالث: هو التفصيل بين العلم بالضرر فيحكم بالفساد، و بين العلم بالخرج فيحكم بالصحة كما اختاره فى العروه و لعله المشهور بين المتأخرين.

و الأقوى هو القول الأول، و الحكم بالصحة فى المقامين لكن فى خصوص الغسل و الوضوء دون غيرهما من العبادات و اجزائها فانه يحكم بالفساد فى غير الوضوء و الغسل، مع العلم بالخرج، على ما نشير اليه قريبا، إن شاء الله تعالى.

و الوجه فى ذلك ان الغسل مستحب لنفسه، و كذا

الوضوء، و قد تقدم ان دليل لا ضرر حاكم على الأدله الداله على الأحكام الالزاميه دون الأدله الداله على الأحكام غير الالزاميه كالاستحباب و الاباحه باعتبار ان دليل لا ضرر ناظر الى نفي الضرر من قبل الشارع، و الضرر فى موارد الاباحه و الاستحباب مستند الى اختيار المكلف و ارادته لا- الى الشارع فالأحكام غير الالزاميه باقيه بحالها و ان كانت متعلقاتها ضرريه، فالوضوء الضررى و ان كان وجوبه مرفوعا بأدله نفي الضرر، الا ان استجابته باق بحاله، فصح الاتيان بالوضوء الضررى بداعى استحبابه النفسى أو لغايه مستحبته، و تحصل له الطهاره من الحدث، و بعد حصولها لا- مانع من الصلاه معها لحصول شرطها، و هى الطهاره، و كذا الحال فى الغسل الضررى فيجرى فيه ما ذكرناه فى الوضوء بلا حاجه الى الاعاده.

نعم لا نقول بالصحة فى غير الوضوء و الغسل، كما اذا كان القيام حال القراءه ضرريًا أو حرجيًا، فانه تجب الصلاه جالسا، فلو قام فى الصلاه مع العلم بالضرر أو الحرج نحكم ببطلان الصلاه فى كلا- المقامين لعدم الأمر بالقيام حينئذ، و ان لم نقل بحرمة الاضرار بالنفس و عدم الأمر كاف فى الحكم بالبطلان، و لذا نحكم بالبطلان مع العلم بالحرج أيضا، كالعلم بالضرر لعدم الأمر فى كليهما بدليل لا ضرر و لا حرج

فلا- يبقى مقتضى للصحة بعد عدم تعلق الأمر و وجود الملاك أيضا غير محرز، لما ذكرناه سابقا من انه لا سبيل لنا الى احراز الملاك الا الأمر، فمع عدمه لا يحرز وجود الملاك أصلا.

و أما ما ذكره المحقق النائيني (ره) من الحكم بالفساد مع العلم بالضرر و العلم بالخرج فهو مبنى على ما ذكره فى بحث الترتب من ان المكلف منقسم بحسب الأدله الى واجد الماء فيتوضأ و الى فاقده فيتيمم، و التقسيم قاطع للشركه فلا يمكن الحكم بصحة الطهاره المائيه فى ظرف الحكم بصحة الطهاره التراييه على ما هو المفروض فان الحكم بصحة الوضوء عند الحكم بصحة التيمم يستلزم تخيير المكلف بينهما و هو يشبه الجمع بين النقيضين، لأن الأمر بالتيمم مشروط بعدم وجدان الماء على ما فى الآيه الشريفه، و الأمر بالوضوء- بقرينه المقابله- مشروط بالوجدان، فالحكم؟ بصحة الوضوء و التيمم يستلزم كون المكلف واجدا للماء و فاقد له و هو محال، و حيث ان الحكم بصحة الطهاره التراييه فى محل الكلام مفروغ عنه و ليس محلا للإشكال، فلا مناص من الحكم ببطلان الطهاره المائيه، بلا فرق بين العلم بالضرر و العلم بالخرج.

وفيه: ان المعلق على عدم وجدان الماء فى الآيه الشريفه هو وجوب التيمم تعيينا، و كذلك المعلق على وجدان الشريفه هو وجوب التيمم تعيينا، و كذلك المعلق على وجدان الماء هو وجوب الوضوء تعيينا و ليس فيها دلالة على انحصار

مشروعيه التيمّم بموارد فقدان الماء فبعد رفع وجوب الوضوء لأدله نفى الضرر أو أدله نفى الحرج يبقى استحبابه بحاله لما تقدم من عدم حكومه أدله نفى الضرر و نفى الحرج الا على الأحكام الالزاميه.

و المحضّل مما ذكرناه ان هذا النوع من الواجد، أى الذى يكون الوضوء ضررا أو حرجا عليه، يجوز له التيمّم ارفاقا له من قبل الشارع و امتنانا عليه، و يجوز له الوضوء أيضا نظرا الى استحبابه النفسى فتكون النتيجة هى التخيير بين الوضوء و التيمّم، و لا نقول: ان هذا المكلف واجد للماء، و فاقد له حتى يلزم اجتماع النقيضين، بل نقول: هو واجد للماء، و لكن أجاز له الشارع أن يتيمّم ارفاقا له من جهة كون الوضوء ضررا أو حرجا عليه فان جواز التيمّم مع كون المكلف واجدا للماء قد ثبت فى بعض الموارد:

منها: ما اذا آوى الى فراشه، فذكر انه غير متوضئ، فيجوز له التيمّم مع كونه واجدا للماء.

و منها: ما اذا أراد أن يصلّى على الميت فيجوز له التيمّم مع وجدان الماء و ان وقع الخلاف بينهم من حيث انه مختص بما اذا خاف عدم ادراك الصلاة أو يعم غيره أيضا.

و منها: صاحب القرحة و الجرح، فيما اذا لم تكن عليهما جبيرة، و كانا عاريتين، فانه ان كانت عليهما جبيرة لا اشكال

فى وجوب المسح عليها، و أما ان كانا عاريين فقد تعارضت فى حكمه الأخبار، ففى بعضها انه يغتسل و يغسل ما حول القرح و الجرح، كما ذكره فى الوسائل فى باب الجبيره، و فى بعضها ان عليه التيمم كما ذكره فى الوسائل أيضا فى باب التيمم، و مقتضى الجمع بينها هو الحكم بالتخير بين الغسل و التيمم، فيجوز له التيمم مع كونه واجدا للماء.

و اما ما ذكره السيد (ره) فى العروه من التفصيل بين العلم بالضرر و العلم بالخرج و الحكم بالفساد فى الأول و بالصحة فى الثانى فهو مبنى على ما هو المشهور بين المتأخرين من حرمة الاضرار بالنفس، فيكون المكلف غير قادر على استعمال الماء شرعا و الممنوع شرعا كالممتنع عقلا، فتكون الطهاره المائيه مبغوضه باطله، و يجب عليه التيمم و هذا هو الوجه فى التفكيك بين الضرر و الجرح، و لا- يمكن تصحيح الطهاره المائيه على القول بحرمة الاضرار بالنفس، سواء قلنا بسرايه الحرمة من المسبب، و هو الاضرار، الى السبب، و هو الطهاره المائيه، أم لم نقل بها.

اما على الاول فواضح لكون الطهاره المائيه حينئذ محرمة لا يمكن التقرب بها.

و اما على الثانى فلان حرمة المعلول و ان لم تكن مسريه الى العله، الا انه لا يمكن كون العله واجبا بالفعل مع

حرمه المعلول، للزوم التكليف بما لا يطاق لعدم قدره المكلف على امتثال كليهما، فيكون من قبيل التراحم، و من المعلوم عدم كون كلا التكليفين فعليًا في باب التراحم و محل الكلام انما هو صورته العلم بالضرر لا صورته الجهل به، حتى نحكم بصحة أحد المتراحمين مع الجهل بالآخر كما تقدم فلا- يمكن القول بوجوب الطهارة المائيه فعلا مع حرمه الاضرار بالنفس، لما يلزم من التكليف بما لا يطاق، فلا أمر بالطهارة المائيه فتكون باطله لا محاله، و لا يمكن تصحيحها على القول بالترتب أيضا لوجهين:

الأول: ان الترتب انما يتصور فيما اذا كان المتراحمان عرضيين، بحيث يمكن الالتزام بفعليه أحدهما في ظرف عصيان الآخر، كوجوب الازاله و الصلاه و المقام ليس كذلك، فانه بعد وقوع التراحم بين وجوب الطهارة المائيه و حرمه الاضرار بالنفس لا يمكن الالتزام بوجوب الطهارة المائيه بعد تحقق عصيان حرمه الاضرار لأن العصيان و الاضرار انما يتحققان بنفس الطهارة المائيه لكونها عله للإضرار، فكيف يمكن الالتزام بوجوب الطهارة المائيه بعد عصيان حرمه الاضرار.

الثاني: ان الترتب انما هو فيما اذا كان الملا-ك تاميًا في كلا-الحكمين و المانع عن فعليه كليهما انما هو عجز المكلف عن امتثالهما معا و عليه لا يصح الترتب في باب الطهارات

لكونها مشروطه بالقدره الشرعيه، فمع حرمة الاضرار بالنفس لا يمكن القول بصحة الطهاره المائيه لفقدان الشرط، و هو عدم المنع الشرعي، و قد تقدم تفصيل ذلك في بحث الترتب.

فتحصل انه على القول بحرمه الاضرار بالنفس لا مناص من الالتزام ببطلان الطهاره المائيه مع العلم بالضرر.

و لكن التحقيق عدم حرمة الاضرار بالنفس، و قد تقدم الكلام فيه بما لا مزيد عليه.

فالصحيح ما ذكرناه من عدم الفرق بين الضرر و الحرج و الحكم بصحة الطهاره المائيه مع العلم بالضرر كما في صورته العلم بالحرج (١).

و يرد عليه أولا: ان الاستحباب يرتفع بالقاعده، بل قلنا ان الاباحه أيضا ترتفع بها الا أن يقال: ان رفعه خلاف الامتنان، كما ان رفع الاباحه خلافه، و لذا قلنا ان القاعده لا تقتضى حرمة الاضرار بالنفس برفع الاباحه، و لكن هذا الايراد في المقام غير وارد، اذ لا وجه لمنافاته للامتنان ألما سدّ وصول المكلف الى الدرجه العاليه و حرمانه من النيل الى الثواب، و حيث انه لا يحرم برفع الاستحباب بل يمكنه الوصول الى تلك الدرجه بواسطه الملاك الكائن في الفعل فلا يكون

الرفع خلاف الامتنان.

و بعبارة أخرى: ان مقتضى الامتنان تماميه الملاك، فانه لو تمّ الملاك لا معنى للمنه و مع وجود الملاك يمكن للعبد الاتيان بالفعل لكونه ذا ملاك و صفوه القول انه لا اشكال فى ان التكليف الندبى نحو كلفه و برفعه يكون المكلف فى سعه و مع ذلك لا يكون المكلف محروما من الوصول الى السعاده لإمكان الاتيان بالفعل بداعى كونه محبوبا للمولى كما قلنا.

و ثانيا: ان ما أفاده من البطلان فى بقيه الموارد لا وجه له اذ الظاهر من رفع الضرر على مسلك الشيخ و من تبعه، و منهم الأستاذ ان المقتضى للوضع موجود و الشارع يرفع الحكم منه على العبد فيمكن ان يتقرب بالفعل الذى تكون المصلحه موجوده فيه.

فانقدح انه على مذهب الأستاذ يلزم صحه العمل مطلقا لما ذكروا ما على مسلكنا فلا مقتضى للفساد بلحاظ نفي الضرر فلو كان الوضوء ضرورياً يجب لعدم حرمة الاضرار بالنفس، و أما لو كان حرجيا لا يجب لرفع الوجوب لكن يصح.

فانقدح انه على ما ذكرنا يكون الوضوء فى كلا الموردین صحيحا غايه الأمر انه لو كان ضرورياً يجب، و أما لو كان حرجيا لا يجب لكن يصح لوجود الملاك، هذا ما تقتضيه القاعده الأولى، مع قطع النظر عن الروايات الخاصه و أما بلحاظها

يجوز للمكلف أن يتيمّم إذا كان الماء مضرًا به كما انه يجوز له الجبيره اذا كان استعمال الماء يضرّ بعضوه للجرح أو الكسر فمن الروايات الداله على الموضوع الأول ما رواه محمد بن مسلم انه سأل أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القروح و الجراحات فيجنب؟ فقال: لا بأس بأن يتيمّم و لا يغتسل (١).

و من الروايات الداله على الموضوع الثانى، ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه- السلام عن الكسير تكون عليه الجبائر، أو تكون به الجراحه كيف يصنع بالوضوء، و عند غسل الجنابه، و غسل الجنابه؟

فقال: يغسل ما وصل اليه الغسل ممّا ظهر مما ليس عليه الجبائر، و يدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله و لا ينزع الجبائر، و يعبث بجراحته (٢) بل يستفاد من بعض الروايات حرمة الغسل اذا كان موجبا للضرر الشديد لاحظ ما رواه محمد بن مسكين و غيره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قيل له: ان فلانا أصابته جنابه و هو مجدور فغسلوه فمات، فقال:

قتلوه الا سألوا؟ الا يّمّموه؟ ان شفاء العىّ السؤال (٣).

١- الوسائل الباب ٥ من أبواب التيمّم، الحديث: ١١

٢- الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الوضوء، الحديث: ١

٣- الوسائل الباب ٥ من أبواب التيمّم، الحديث: ١

(فرع): اذا اعتقد المكلف ان الماء غير موجود فى الخارج و هو لا- يقدر على الوضوء فتيمم و صلى ثم انكشف الخلاف فهل صلاته صحيحه أم لا؟ و الكلام فى هذه المسأله يقع تاره فى انكشاف الخلاف بعد مضى الوقت، و أخرى فى أثناء الوقت، أما على الأول فالظاهر ان صلاته صحيحه، و لا وجه للإعاده، اذ الموضوع للتيمم تحقق، و هو عدم القدره على الطهاره المائيه، فان من الظاهر ان القاطع بعدم وجود شىء لا يقدر عليه، و ليس الميزان فى وجوب التيمم عدم الماء فى الخارج فان الماء لا زال موجود فى الخارج، بل موضوع الوجوب عدم القدره على الطهاره المائيه.

و أما على الثانى: فان قلنا بجواز البدار لذوى الأعذار و ان عدم القدره فى جزء من الوقت يكفى لصحة التيمم فلا اشكال، و أما لو قلنا ان استيعاب العذر تمام الوقت شرط فمع القطع ببقاء العذر يجوز البدار كما انه فى صورته الشك أيضا يجوز الاستصحاب الاستقبالى، و بعد انكشاف الخلاف لا بد من الاعاده الا على القول بأن الأمر الظاهرى يجزى عن الواقع، و تفصيل الحال موكول الى محلّه.

هذا فيما يعتقد عدم الماء.

و هنا فرع آخر، و هو انه: لو اعتقد الضرر، فان قلنا بأن الاضرار بالنفس ليس حراما، فلا وجه للصحة على القاعده

الآن هناك روايات تدل على صحته التيمم مع خوف الضرر فمع القطع بالضرر بطريق أولى، و تفصيل الكلام موكول الى الفقه، و أما لو قلنا بحرمة الاضرار بالنفس فمع الاعتقاد بالضرر يكون غير متمكن من الموضوع.

التنبیه السادس: انه وقع الكلام بينهم في ان حديث لا ضرر كما يرفع الأحكام الوجوديه كذلك يرفع الأحكام العدميه،

ربما يقال بأنه يرفع الحكم العدمي كما يرفع الحكم الوجودي فلو حبس شخص غيره و في أثره شرد دابته يلزم الحكم بضمان الحابس فان عدم الحكم بالضمان حكم ضرري فيكون منفيًا بالحديث و أيضا لو لم يدفع الزوج نفقه زوجته فلم يحكم بجواز الطلاق يكون ضررا بالنسبه الى الزوجه فيلزم الحكم بجواز الطلاق، فان مقتضى عدم العدم الوجود.

و يمكن النقاش فيه من وجهين:

الأول: من ناحيه ان الحكم أمر وجودي و عدم الحكم ليس حكما كى يرتفع، و أفاد سيدنا الأستاذ بأنه اذا كان المورد قابلا للحكم فكما ان الحكم قابل للجعل يكون العدم أيضا قابلا- له سيما بملاحظه ما ورد من انه ليس شىء إلا و قد بين الشارع حكمه.

وفيه: انه يلزم ان كل موضوع يكون محكوما بحكم وجودي يكون محكوما بالأحكام العدميه- مثلا أكل التفاح مستحب،

و ليس واجبا و ليس حراما، و هكذا و الحال انه ليس محكوما بالأحكام العدمية هذا أولا، و ثانيا: ان عدم الضمان و أمثاله لا يحتاج الى الجعل مثلا لو أتلّف أحد مال الغير فالضمان من قبل المولى يتحقق لحكمه بالضمان، و أما عدم الضمان فلا يحتاج الى جعل و لا يترتب على العدم أى محذور.

و أما ما أفاده من ان كل شىء له حكم معناه ان كل فعل من أفعال العبد محكوم بأحد الأحكام الخمسة، و أما اتلاف مال الغير فلا بدّ من انه اما يحكم عليه بالضمان أو يحكم عليه بعدم الضمان فلا دليل عليه.

الثانى: انه لو أغمض عن الوجه الأول نقول يرد فيه الاشكال من ناحيه أخرى و الاشكال عباره عن ان مفاد الحديث نفى الحكم الضررى لا- تدارك الضرر الموجود و بعباره أخرى لا يتوجّه ضرر الى أحد من ناحيه الشارع لا ان الشارع متدارك الضرر الموجود من ناحيه أخرى، و فى المقام الضرر يتوجّه الى المحبوس من ناحيه الحابس، كما ان الضرر يتوجّه الى الزوجه من ناحيه الزوج فانه يمسك عن الانفاق، و أما الزوجيه فهى تحقّق من ناحيه الزوجه، و أما الطلاق فيبد الزوج و لا يترتب عليه ضرر، بل الضرر من امسك الزوج فبدليل لا- ضرر لا- يمكن رفع اليد عن لزوم كون الطلاق بيد الزوج مضافا الى ان حكم الشارع بضمان الحابس ضرر عليه، كما ان تجويز طلاق

المرأه ضرر على الزوج.

ان قلت: الحابس و الزوج أقدم على الضرر، فلا يشملهما الدليل؟

قلت: انما أقدم على الاضرار بالغير لا على الاضرار بالنفس.

و فى المقام روايات تدل على جواز تصدى الحاكم الشرعى للطلاق و البحث فقهيّ موكول الى محلّه، هذا كله على مسلك الشيخ، و أما على ما مسلكنا فلا مجال لهذا البحث كما هو ظاهر.

التنبیه السابع: فى تعارض الضررين

اشاره

و يقع الكلام فى تحقيقه فى ضمن ثلاث مسائل:

المسأله الأولى: انه لو دار أمر المكلف بين ضررين،

اشاره

و لها صور ثلاث:

الأولى: انه ما لو تردد بين ضررين مباحين و حكمه ظاهر

فانه مخير بلا اشكال.

الثانيه: ما لو تردد بين ضرر حرام و ضرر مباح

و حكمه أيضا ظاهر.

الثالثه: ما لو دار أمره بين ضررين محرمين

فطبعا يكون من صغريات باب التزاحم.

المسأله الثانيه: ما لو دار الضرر بين شخصين،

كما لو

دخل رأس دابه زيد في قدر بكر فيلزم اما كسر القدر، أو ذبح الدابه، و لهذه المسأله أيضا ثلاثه فروع:

الأول: أن يكون بفعل أحد المالكين، ففي هذا الفرض يجب عليه ايصال المال الى صاحبه، و لو باتلاف مال نفسه.

الثاني: أن يكون بفعل شخص ثالث أفاد سيدنا الأستاذ بأنه يتخير في مثله، و ليس الأمر كذلك بل يلزم اختيار ما يكون أقل ضررا لحرمة الاسراف، و يمكن تقريب المدعى ببيان آخر، و هو انه يكون المقام داخلا في كبرى التراحم و العقل يلزم الأخذ بما يكون أقل ضررا فان الأهميه في طرف الآخر على الفرض.

الثالث: ما يكون بآفه مساويه فربما يقال: بأنه يلزم الأخذ بأقل ضررا، و ضمانه على الآخر، و لا وجه لهذا القول و القول بأن كل الناس بمنزله شخص واحد فالضرر المتوجه الى أحد الشخصين كأحد الضررين المتوجه الى شخص واحد مع انه باطل في حد نفسه لا يثبت هذا المدعى.

و الحق أن يراجع الى الحاكم الشرعى، و هو يتصدى الأمر، و يوقع الضرر على كليهما بقاعده العدل و الانصاف.

المسأله الثالثه: ما اذا دار الأمر بين تضرر شخص و الاضرار بالغير من جهه التصرف في ملكه،

كمن حفر في داره

بالوعدة أو بئرا يكون موجبا للضرر على الجار مثلا و توضيح ذلك يقتضى ذكر أقسام تصرف المالك فى ملكه الموجب للإضرار بالجار فنقول: ان تصرفه يتصور على وجوه:

الأول: أن يكون المالك بتصرفه قاصدا لإضرار الجار من دون أن يكون فيه نفع له أو فى تركه ضرر عليه.

الثانى: الصورة مع كون الداعى الى التصرف مجرد البعث و الميل النفسانى لا الاضرار بالجار.

الثالث: أن يكون التصرف بداعى المنفعة بأن يكون فى تركه فوات منفعه.

الرابع: أن يكون الداعى التحرز عن الضرر بأن يكون فى تركه ضرر عليه. و المنسوب الى المشهور جواز التصرف و عدم الضمان فى الصورتين الأخيرتين بعد التسالم على الحرمة و الضمان فى الصورتين الأوليين اما وجه الحرمة و الضمان فى الصورتين الأوليين فظاهر، فانه لا اشكال فى حرمة الاضرار بالغير و لا سيما الجار، و المفروض انه لا يكون فيهما شىء ترتفع به حرمة الاضرار بالغير، و أما الوجه لجواز التصرف و عدم الضمان فى الصورتين الأخيرتين فقد استدلل له بأن منع المالك عن التصرف فى ملكه حرج عليه و دليل نفى الحرج حاكم على أدله نفى الضرر، كما انه حاكم على الأدله المثبتة للأحكام، و هذا الدليل ممنوع صغرى و كبرى، أما

الصغرى فلعدم كون منع المالك عن التصرف فى ملكه حرجا عليه مطلقا، فان الحرج المنفى فى الشريعة المقدسه انما هو بمعنى المشقه التى لا- تتحمل عاده و من الظاهر ان منع المالك عن التصرف فى ملكه لا- يكون موجبا للمشقه التى لا تتحمل عاده مطلقا، بل قد يكون وقد لا يكون، و ليس الحرج المنفى فى الشريعة المقدسه بمعنى مطلق الكلفه و الا كان جميع التكليف حرجيه فانها كلفه و منافيه لحرية الانسان، و للعمل بما تشتهى الأنفس، و أما الكبرى فلأنه لا وجه لحكومته أدله نفى الحرج على أدله نفى الضرر، فان كل واحد منهما ناظر الى الأدله الداله على الأحكام الأوليه، و يقيدنها بغير موارد الحرج و الضرر فى مرتبه واحده فلا وجه لحكومته أحدهما على الآخر.

هذا ما أفاد سيدنا الأستاذ، و هو صحيح، لكن الاشكال فى أصل المبنى، فانا ذكرنا ان المستفاد من دليل لا ضرر النهى عن الضرر، و ليس المستفاد منه نفى الأحكام على ما هو المشهور بين القوم، فدليل حرمة الاضرار بالغير يبقى على حاله و يقتضى الحرمة.

نعم لو كان الامساك عن التصرف حرجيا و فرض ذلك و قلنا ان دليل نفى الحرج يرفع الأحكام الالزاميه حتى فى موارد توجه ضرر الى الغير- كما هو ليس ببعيد- لا نضائق

من القول بالجواز غايه الأمر لو توجه ضرر الى الغير و تلف منه شىء يكون المتلف ضامنا، اذ لا تنافى بين رفع الحكم الالزامى بدليل لا حرج، و اثبات الضمان بدليل من أتلف، فان دليل من أتلف يقتضى الضمان بالاتلاف، و لو كان الاتلاف جائزا و لذا لو أتلف مال الغير غفله أو اكراها أو فى حال النوم يكون ضامنا فلا تغفل.

هذا تمام الكلام فى قاعده لا ضرر.

وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ*.

١٩/ رجب/ ١٤٠٣ عباس الحاجيانى الدشتى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

